

Ministère de l'Enseignement Supérieur  
et de la Recherche Scientifique  
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -  
Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -  
Faculté des Sciences Economiques,  
Commerciales et des Sciences de Gestion



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة أكلي محمد أولحاج  
- البويرة -  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية  
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

بعنوان:

أثر التمويل غير التقليدي على معدل التضخم في الجزائر  
في الفترة ( 2010-2022 )

تحت إشراف :  
د. ضيف أحمد

من إعداد الطالبين:  
➤ مسعود رضوان  
➤ لخضاري يونس

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	الرتبة	اسم ولقب الاستاذ
رئيسا	جامعة البويرة	أستاذ	د. قرومي حميد
مشرفا	جامعة البويرة	أستاذ	د. ضيف أحمد
ممتحنا	جامعة البويرة	أستاذ محاضر-أ-	د. عبيدات عبد الكريم

السنة الجامعية: 2023/2024



Ministère de l'Enseignement Supérieur  
et de la Recherche Scientifique  
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -  
Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -  
Faculté des Sciences Economiques,  
Commerciales et des Sciences de Gestion



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة أكلي محمد أولحاج  
- البويرة -  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية  
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

بعنوان:

أثر التمويل غير التقليدي على معدل التضخم في الجزائر  
في الفترة ( 2010-2022 )

تحت إشراف :  
د. ضيف أحمد

من إعداد الطالبين:  
➤ مسعود رضوان  
➤ لخضاري يونس

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	الرتبة	اسم ولقب الاستاذ
رئيسا	جامعة البويرة	أستاذ	د. قرومي حميد
مشرفا	جامعة البويرة	أستاذ	د. ضيف أحمد
ممتحنا	جامعة البويرة	أستاذ محاضر - أ-	د. عبيدات عبد الكريم

السنة الجامعية: 2023/2024

# شكرو عرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ويتقبل الطيبات وعلى نبينا محمد  
أزكى الصلوات والتسليم .

بعد انجازنا هذا العمل لا يسعنا إلا أن نتقدم بخالص شكرنا وامتناننا  
الحار إلى أستاذنا المشرف "الدكتور ضيف أحمد" الذي أمدنا بتوجيهات  
وانتقادات كانت بمثابة الشعلة المضيئة التي أنارت لنا طريق العمل  
ونتمنى له التوفيق والمزيد من النجاحات .

# إهداء

اهدي ثمرة جهدي إلى اللذان قال فيهما عز وجل "وقضى ربك ألا تعبدوا  
إلا إياه وبالوالدين إحسانا "

إلى أعذب وأرق كلمة في الكون غاليتي أُمي رمز العطاء والحب وإلى  
روح ابي الطاهرة طيب الله ثراه .

إلى كل اخوتي إلى كل الأهل والاقارب إلى شريكة حياتي أم بناتي نهاد  
وجهاد ، زوجتي حفظها الله ورعاها ، إلى كل الاصدقاء محمد، عبد  
الرزاق ، علي، نور الدين ، وإلى كل زملائي في العمل وعلى رأسهم  
محمد فاطمي وإلى كل من لم تسعهم مذكرتي ووسعتهم ذاكرتي.

إلى كل الاساتذة وزملاء الدراسة ، واتوجه بالشكر الجزيل إلى استاذي  
الدكتور ضيف أحمد الذي ساندني طيلة أنجاز هذا العمل بتوجيهاته  
القيمة .

رضوان

# إهداء

إلى أعمى ما أملك إلى اللذان قال فيهما جلا وعلا " وقضى ربك ألا  
تعبدوا إلا إياه وبالوالدين أحسانا" إلى الغالية أمي قررة عيني طيب الله  
ثراها وتغمدتها بوسع رحمته وأدخلها جناته وجعلها في منزلة الصديقين  
والشهداء، إلى كل الإخوة والأخوات إلى كل زملاء العمل ، واتوجه بفائق  
الشكر والتقدير إلى استاذي الدكتور: ضيف أحمد " الذي لم يبخل علي  
بغزارة علمه وساندي طيلة انجاز هذا العمل .

الملخص

## الملخص:

لدى الحكومات العديد من الخيارات والبدائل المالية لتغطية وتصحيح العجز على مستوى الموازنة العامة للدولة، وهذا من خلال سياسة نقدية خاصة بكل بلد .

ومنذ سنة 2014 التي تميزت بانهيار أسعار المحروقات في الأسواق الدولية والتي كان يعتقد أنها ظرفية وعابرة، واجهت الجزائر صعوبات في التمويل دفعت بالحكومة إلى البحث عن حلول نقدية غير تقليدية، أو ما يسمى "بالتمويل غير التقليدي" أو "التمويل عن طريق الإصدار النقدي".

من خلال دراستنا لتقييم أثر استعمال آلية التمويل غير التقليدي المطبقة على التضخم في الجزائر وهذا بعد إصدار القانون 17-10 نتيجة العجز المسجل في عدة هياكل اقتصادية حيث تم استخدام المنهج الوصفي ، لتحليل العلاقة بين متغيري الدراسة وكذا الأسباب التي أجبرت الجزائر لاختيار هذه الآلية ومعرفة أسباب التضخم وإجراءات الحد منه.

وبعد عرض النتائج، توصلنا إلى أن: على الرغم من أن التمويل غير التقليدي يمثل في حد ذاته حلا ظرفيا لتغطية عجز الموازنة على المدى القصير خصوصا ما تعلق بتغطية الدين العمومي الداخلي، إلا أنه اتضح لنا أن السياسة النقدية " التمويل غير التقليدي " كانت فعالة في هذه الفترة باستهدافها التضخم.

الكلمات المفتاحية :

(التمويل غير التقليدي، التضخم، الإصدار النقدي)



## **Summary:**

Governments have many financial options and alternatives to cover and correct the deficit at the level of the state's general budget, and this is through a monetary policy specific to each country.

Since the year 2014, which was characterized by the collapse of fuel prices in international markets, which was believed to be temporary and temporary, Algeria has faced financing difficulties that prompted the government to search for unconventional monetary solutions, or what is called "unconventional financing" or "financing through cash issuance."

Through our study to evaluate the impact of the use of the non-traditional financing mechanism applied on inflation in Algeria, and this after the issuance of Law 17-10 as a result of the deficit recorded in several economic structures,

where the descriptive approach was used, to analyze the relationship between the two variables of the study as well as the reasons that forced Algeria to choose this mechanism and to find out the reasons for Inflation and measures to reduce it.

key words:

(Unconventional financing, inflation, monetary issuance).

# فهرس المحتويات

## فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
I	كلمة شكر
II	الإهداءات
III	الملخص
IV	فهرس المحتويات
V	قائمة الجداول
VI	قائمة الأشكال
VII	قائمة الملاحق
أ-د	مقدمة
الإطار النظري للتمويل غير التقليدي: الفصل الأول	
6	تمهيد الفصل
7	المبحث الأول: مفهوم التمويل غير التقليدي
7	المطلب الأول: ماهية التمويل غير التقليدي
8	المطلب الثاني: مجالات التفرقة بين التمويل غير التقليدي والتسيير الكمي
8	المطلب الثالث: التنظيم الفني للتمويل غير التقليدي
11	المبحث الثاني: خصائص وطبيعة التمويل غير التقليدي وأثاره
11	المطلب الأول: خصائص التمويل غير التقليدي
13	المطلب الثاني: طبيعة التمويل غير التقليدي

## فهرس المحتويات

14	المطلب الثالث: أثار التمويل غير التقليدي
16	المبحث الثالث: تجارب بعض الدول في التمويل غير التقليدي
16	المطلب الأول: التجربة اليابانية للتمويل غير التقليدي
18	المطلب الثاني: التجربة الأمريكية للتمويل غير التقليدي
20	المطلب الثالث: التجربة الفنزويلية للتمويل غير التقليدي
22	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: الإطار النظري للتضخم	
24	تمهيد الفصل
25	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التضخم
25	المطلب الأول: ماهية التضخم
25	المطلب الثاني: أنواع التضخم
29	المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم
32	المبحث الثاني: تفسير ظاهرة التضخم وفق النظريات الاقتصادية
32	المطلب الأول: التضخم حسب النظرية الكلاسيكية
35	المطلب الثاني: التضخم حسب النظرية الكنزوية
37	المطلب الثالث: النظرية النقدية وتفسيرها للتضخم
39	المبحث الثالث: تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر
39	المطلب الأول: اسباب التضخم في الجزائر

## فهرس المحتويات

41	المطلب الثاني: الاجراءات المتخذة لمكافحة التضخم في الجزائر
44	خلاصة الفصل الثاني
الفصل الثالث: تحليل أثر التمويل غير التقليدي على معدل التضخم في الجزائر	
46	تمهيد الفصل
47	المبحث الأول: تطور السياسة النقدية والتضخم في الجزائر
47	المطلب الأول: تطور السياسة النقدية في الجزائر في الفترة (2010-2022)
51	المطلب الثاني: تطور معدل التضخم في الجزائر في الفترة (2010-2022)
53	المبحث الثاني: تقييم تجربة التمويل غير التقليدي على معدل التضخم في الجزائر (2010-2022)
53	المطلب الأول: تقييم تجربة التمويل غير التقليدي في الجزائر (2017-2022)
55	المطلب الثاني: تقييم سياسة استهداف التضخم في الجزائر
61	المطلب الثالث: النتائج المتوصل إليها
63	خلاصة الفصل الثالث
66-65	الخاتمة
72-68	قائمة المراجع
-	الملاحق

قوائم الجداول  
والأشكال والملامح

## قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
17	تطور معدل التضخم في اليابان 1955-2010	01
18	عملية التسيير الكمي للاحتياطي الفدرالي	02
48	تطور معدل التضخم في الجزائر في الفترة 2010-2022	03
53	تطور معدل التضخم مقارنة بالمعدل المستهدف 2010-2022	04
60	معدل الانحراف بين معدل التضخم الفعلي والمعدل المستهدف 2010-2022	05
60	علاقة تطور الكتلة النقدية بمعدل التضخم 2010-2022	06

## قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
17	معدلات الفائدة في اليابان 1955-2015	01
19	التسلسل الزمني لبرنامج التمويل غير التقليدي الاحتياطي الفدرالي	02
26	منحني يبين حدة التضخم	03
33	العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار	04
34	الفجوة التضخمية	05
48	تطور معدل التضخم في الجزائر 2010-2022	06
53	تطور معدل التضخم مقارنة بالمعدل المستهدف 2010-2022	07



مقدمة

ظهرت الأزمة المالية العالمية سنة 2008 وبعد اختلال في نمو الأصول المالية وخاصة - أدوات الدين - عرف النظام العالمي تحولا مس جميع المؤسسات المالية والبنكية لعلاقة المصارف عبر العالم ببعضها البعض نتيجة العولمة المصرفية ،حيث توجهت العديد من هذه الدول للاستعانة بالسياسة النقدية غير التقليدية بغية التخفيف من حدة هذه الأزمة.

استعملت الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول الاتحاد الأوروبي آلية التسيير الكمي عن طريق السياسة النقدية غير التقليدية، وفي العشرية الاخيرة من القرن الفارط عرف الاقتصاد الياباني انكماشاً مخيفاً راجع لاعتماده على التجارة الخارجية وطبيعة الانفاق الفردي، مما أدى الى توجه البنك الياباني الى تطبيق نوع من أنواع السياسات النقدية والمتمثل في السياسة النقدية غير التقليدية من أجل الخروج باقتصادها الى بر الأمان.

كما كانت لدولة فنزويلا سنة 2012 نصيباً من هذه السياسة إلا أنها بآلية مغايرة وهي سياسة التمويل غير التقليدي (الاصدار النقدي)، هذه الآلية اعتمدها الجزائر سنة 2017م بعد التدهور الذي عرفه الاقتصاد الجزائري المبني على صادرات المحروقات بنسبة 90 % والذي شهد انخفاً رهيباً بداية من سنة 2014.

حيث حاولت الحكومة الجزائرية التخفيف من وطأة آثار هذه الازمة الاقتصادية عبر سياسة الاصدار النقدي بعد التعديل الذي طال قانون النقد والقرض سنة 2017م.

### 01- إشكالية الدراسة:

انتهاج هذه السياسة الجديدة (الاصدار النقدي) لا بد أن لها آثار جانبية على المتغيرات الاقتصادية .

**فما هي انعكاسات التمويل غير التقليدي على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2010/2022)؟**

وعلى ضوء هذا التساؤل الرئيسي يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- ❖ ما المقصود بالتمويل غير التقليدي؟
- ❖ كيف يمكن تحديد اسباب التضخم في الاقتصاد ؟
- ❖ هل نجحت سياسة التمويل غير التقليدي (الاصدار النقدي) في الحد من التضخم في الجزائر ؟

### 3. فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤلات المطروحة يمكن طرح الفرضيات التالية:

- ❖ يعتبر التمويل غير التقليدي الحل الوحيد لتمويل عجز الموازنة والخروج من الأزمة الاقتصادية في الجزائر.
- ❖ يعتبر التضخم احد المتغيرات الاقتصادية الرئيسية الذي يعكس الزيادة في المستوى العام للأسعار .

❖ فشلت سياسة التمويل غير التقليدي (الاصدار النقدي) في تحقيق الأهداف المرجوة وانهيأر الاقتصاد الجزائري.

#### 04. مبررات اختيار موضوع الدراسة:

يعود اختيار هذا الموضوع إلى جملة من المبررات منها:

- ❖ ميلنا الكبير لمثل هذه المواضيع في السياسة النقدية.
- ❖ كإجراء استثنائي للتعامل مع ظروف اقتصادية معينة مثل كساد اقتصادي أو تباطؤ نمو، حيث يمكن أن يعمل هذا النوع من السياسات على تنشيط الطلب الداخلي ودفع النمو الاقتصادي..
- ❖ لأنه يمكن أن يكون له تأثيرات كبيرة على الظروف الاقتصادية العامة، خاصة فيما يتعلق بالتضخم والاستقرار النقدي، ولأنه يمثل استجابة لظروف اقتصادية معينة قد تستدعي إجراءات استثنائية..

#### 05. أهمية الدراسة:

تظهر أهمية هذه الدراسة من خلال النقاط التالية:

- تكمّن أهمية هذا البحث في أن الجزائر لجأت إلى التمويل غير التقليدي (الاصدار النقدي) نتيجة نقص السيولة وعجز ميزانيتها بغيت إعادة التوازن عن طريق هذا التمويل ،
- وعليه أردنا معرفة خلفيات هذه العملية التمويلية من خلال ابراز أهم الأسباب المؤدية لتطبيقها وتتبع انعكاساتها على التضخم وباقي المؤشرات الاقتصادية الأخرى.

#### 06. أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من أهمها ما يلي:

- توضيح مدى خطورة التمويل غير التقليدي على الاقتصاد الجزائري.
- معرفة أهم التحديات التي سيواجهها الاقتصاد الجزائري عند تطبيق آلية التمويل غير التقليدي .
- تقديم الحلول الفعالة لانقاص الاقتصاد الجزائري من هذه الازمة.

#### 07. حدود الدراسة:

- تبدو الحدود التي تم وضعها للدراسة التي تم إجراؤها كما يلي:
  - الحدود المكانية: الدراسة تم تنفيذها باعتبار الاقتصاد الجزائري كمنطقة الدراسة الرئيسية هذا يعني أن النتائج والتحليلات ستكون مرتبطة بالظروف الاقتصادية والسياسات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة المحددة.
  - الحدود الزمنية: تغطي الدراسة فترة زمنية محددة من عام 2010 إلى عام 2022. هذه الفترة تسمح لنا بتحليل التطورات الاقتصادية والمالية خلال هذه الفترة.

## 08. منهج الدراسة والأدوات المستعملة:

اعتمدنا في بحثنا هذا في الموضوع على المنهج الاستقرائي من أجل الوصول الى اجابات على تساؤلاتنا وتفسيرات لإشكالياتنا عبر ادوات التحليل الرياضي الاحصائي بغية الوصول الى الاهداف المسطرة.

## 09. صعوبات الدراسة:

من بين العراقيل التي تم مواجهتها أثناء إعداد هذه الدراسة ما يلي:

- اختلاف الاحصائيات مما شكل صعوبة في انتقاء المعلومة الانسب.
- تشعب الموضوع واتساعه مما أوجد صعوبة التحكم فيه.
- صعوبة التوفيق بين العمل (الوظيفة) وإنجاز المذكرة , خاصة مع قصر المدة.
- عدم توفر مراجع كثيرة حول الموضوع وخاصة التمويل غير التقليدي.

## 10. الدراسات السابقة:

- دراسة شادي نور الدين " سياسة استهداف التضخم كسياسة نقدية حديثة تحقيق الاستقرار في الجزائر خلال الفترة ( 2010- 2020 ) من جامعة اكلي محند اولحاج- البويرة حيث سعى من خلال هذه الدراسة الى الالمام بمفهوم السياسة النقدية وتطورها عبر الفكر الاقتصادي بواسطة المدارس التي تناولناها بشكل محدد و التعريف بسياسة استهداف التضخم وكذا عرض المتطلبات اللازمة لنجاح تطبيق هاته السياسة بالإضافة الى محاولة تحليل واقع السياسة النقدية وظاهرة التضخم في الاقتصاد الوطني.
  - دراسة السيد هتهات التي تحمل عنوان "النمذجة القياسية لظاهرة التضخم في الجزائر باستخدام نماذج ARCH في الفترة 1990-2020" من جامعة قاصدي مرباح في ورقلة، تركز على تحليل ونمذجة ظاهرة التضخم في الجزائر.
  - النماذج ARCH تعتمد على فكرة أن تبدلات التضخم لها تغيرات متغيرة عبر الزمن، وتسعى إلى فهم هذه التغيرات وتنبؤها. الدراسة تغطي فترة طويلة من عام 1990 إلى عام 2020، مما يتيح للباحثين فرصة لتحليل تطورات التضخم في الجزائر على مدى هذه الفترة الزمنية الطويلة.
  - دراسة ناصر بوجلal وكمال ديب التي تحمل عنوان "التيسير الكمي كآلية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة - حالة الجزائر"، نُشرت في مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية في المجلد 12 والعدد 01 لعام 2019.
- تناولت هذه الدراسة أن اللجوء الى أدوات السياسة النقدية غير التقليدية المستعملة في حالة الازمات الاقتصادية نجحت في تغطية العجز في الموازنة العامة للعديد من الدول, كما توصلت هذه الدراسة الى أن

الجزائر استخدمت هذه السياسة بآلية مغايرة وهي التمويل غير التقليدي ( الاصدار النقدي ) لتغطية عجز الموازنة العامة عن طريق طباعة النقود , حيث توصلت الدراسة الى أن نجاحها مرتبط بحجم الطاقة الانتاجية والزيادة في الدخل و توجيه هذا الاصدار النقدي الى قطاعات استثمارية .

▪ دراسة صلوح محمد العيد وبين حامد عبد الغني التي تحمل عنوان "تقييم تجربة التمويل غير التقليدي في الجزائر بالإشارة إلى بعض التجارب الدولية" نُشرت في مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 10، العدد 04، في يوليو 2020.

تتناول هذه الدراسة تقييم استخدام التمويل غير التقليدي كأداة اقتصادية في الجزائر، مع إشارة إلى بعض التجارب الدولية المشابهة. التمويل غير التقليدي يشمل السياسات والآليات التي لا تتبع النهج النقدي التقليدي، مثل زيادة كميات النقد المتداولة أو تطبيق سياسات نقدية بديلة لدعم النمو الاقتصادي أو معالجة الأزمات الاقتصادية.

من المتوقع أن تقدم الدراسة تحليلاً شاملاً للتأثيرات الاقتصادية والنقدية للتمويل غير التقليدي في الجزائر، بما في ذلك تحليل للسياق الاقتصادي والسياسات النقدية التي تم تطبيقها، وكذلك تقييم للتجارب الدولية المماثلة والدروس المستفادة منها.

تعد هذه الأبحاث مهمة لفهم كيفية استخدام السياسات النقدية والمالية البديلة في تعزيز النمو الاقتصادي وتعزيز الاستقرار النقدي في الجزائر، ويمكن أن تساهم في تطوير سياسات اقتصادية أكثر فعالية وملاءمة للسياق الجزائري. **11. هيكل الدراسة:**

من أجل الإجابة على جملة التساؤلات المطروحة، ومعالجة موضوع الدراسة، تم تقسيم هذه الأخيرة إلى مجموعة من الفصول تسبقها مقدمة وتليها خاتمة، وذلك وفقاً للشكل التالي:

- الفصل الأول: تم التطرق فيه إلى الاطار النظري للتمويل غير التقليدي.
- الفصل الثاني: تناول الاطار النظري للتضخم
- الفصل الثالث: خصص لتحليل اثر التمويل غير التقليدي على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2022/2010 .

الفصل الأول:

الإطار النظري

للتمويل غير التقليدي

## تمهيد:

السياسات النقدية التقليدية غالبًا ما تكون غير كافية في مواجهة الأزمات الاقتصادية والمالية الكبيرة، خاصة عندما تكون الظروف الاقتصادية تتطلب إجراءات أكثر حزمًا وفعالية للتعامل معها. على سبيل المثال، عندما يتعذر خفض أسعار الفائدة أو تحفيز النمو بطرق تقليدية بسبب انخفاض الفائدة إلى مستويات منخفضة جدًا، فإن البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة تلجأ إلى السياسات النقدية غير التقليدية.

ومن هذا المنطلق تم تقسيم هذا الفصل وفقا لما يلي:

المبحث الأول: مفهوم التمويل غير التقليدي.

المبحث الثاني: خصائص و طبيعة التمويل غير التقليدي وأثاره.

المبحث الثالث : تجارب بعض الدول في التمويل غير التقليدي.

## المبحث الأول: مفهوم التمويل غير التقليدي.

الأزمات المالية الحديثة شهدت استخدام كل من السياستين، النقدية التقليدية - والنقدية غير التقليدية حيث برزت أهميتها عندما تطورت البنوك المركزية وازداد تخصصها.

إن من أكبر المشاكل الحديثة التي تواجه دول العالم هي ارتفاع معدلات التضخم وذلك بسبب انتهاجها سياسة التمويل غير التقليدي ( طباعة الاوراق النقدية ) لتغطية عجز موازينها المالية.

## المطلب الأول: ماهية التمويل غير التقليدي.

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق لتعريف التمويل غير التقليدي.

### 01- تعريف التمويل غير التقليدي:

التمويل غير التقليدي يمكن فهمه وتقسيمه إلى عدة أوجه من حيث المفاهيم، ويرجع ذلك حسب المرحلة التي وصلت إليها طبيعة العلاقات الدولية والسياسات التي تنتهجها ومدى مواكبة الدولة لتطورات الدولية الحاصلة،

قبل تعريف التمويل غير التقليدي ارتأينا أن نعطي مفهوماً لمتغير آخر والذي يعرف بالتمويل الكمي وسنستعرض أكثر من تعريف له:

التمويل الكمي هو وسيلة من وسائل السياسة النقدية، بحيث يقوم البنك المركزي بإصدار نقود وهمية غير حقيقية لزيادة الكتلة النقدية.

- هو عبارة عن أداة تستخدمها الدولة من أجل رفع حجم موازنة البنك المركزي عن طريق الزيادة في الكتلة النقدية مع التقليل من مخاطر محفظة الأصول.<sup>1</sup>

سنحاول الآن استعراض بعض تعاريف التمويل غير التقليدي :

للتمول غير التقليدي عدة تعاريف لكونه حديث النشأة ونظراً لاختلاف الأسباب والاهداف المرجوة منه و عليه يمكن تعريفه : بأنه مصطلح يشير إلى استخدام أساليب وآليات تمويلية جديدة أو غير تقليدية لتلبية احتياجات التمويل للأفراد أو الشركات أو الحكومات. يتميز التمويل غير التقليدي عادةً بأنه يتجاوز الطرق التقليدية المعتادة للحصول على التمويل، مثل القروض المصرفية التقليدية أو الإصدارات الأساسية للأسهم.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> عبد القادر مطاي وراشدي فتحة ، "سياسة التيسير الكمي كأسلوب حديث لإدارة السياسة النقدية في ظل الأزمات "، جامعة حمه لخضر الوادي ، مجلة روى الاقتصادية، العدد 11 ديسمبر 2016 ص13.

<sup>2</sup> بوشناق فايزة، "التمويل غير التقليدي في الجزائر من الخيار إلى الضرورة الاقتصادية، مجلة البشائر الاقتصادية"، المجلد 10 ، لعدد 17 ، جامعة طاهري محمد بشار ، 2018 ، ص 246 .



يعتبر التمويل غير التقليدي الأوراق المالية بدون تغطية بعد تعديل قانون القرض والنقد، وقد بين البرنامج أن التمويل غير التقليدي هو الذي يقوم على أساسه البنك المركزي بإشباع الخزينة العمومية من أجل تمويل عجز ميزانية الدولة<sup>1</sup>.

ومن مجموع هاته التعاريف السابقة يتضح لنا أن التمويل غير التقليدي هو إجراء استثنائي الذي يطبق في الحالات العادية تقوم به الدولة في الحالات القصوى ومخالفة أساليب السياسة النقدية التقليدية حيث تلجأ الخزينة العمومية للبنك المركزي بطلب قروض لتمويل الموارد العامة للدولة خلال فترة زمنية محددة لتحقيق أهداف واضحة .

### المطلب الثاني: مجالات التفرقة بين التمويل غير التقليدي والتمويل الكمي

التشابهات والاختلافات بين التيسير الكمي والتمويل غير التقليدي كما يلي:

#### التشابهات:

- ❖ كلاهما يعتمد على الإصدار النقدي الجديد.
- ❖ الهدف منهما تحسين الوضع الاقتصادي والمالي.
- ❖ كل من التيسير الكمي والتمويل غير التقليدي يزيد من حجم الكتلة النقدية.
- ❖ يعتمدان على مدة زمنية محددة .
- ❖ كالأثر يأتى على بعض المتغيرات الاقتصادية على المدى الطويل.

#### الاختلافات:

- ❖ التيسير الكمي يقوم بإصدار نقود وهمية ، أما التمويل غير التقليدي يصدر أوراق مالية حقيقية.
- ❖ التيسير الكمي جاء للتخفيف من حدة الأزمات الاقتصادية والمالية، أما التمويل غير التقليدي يعتمد على تغطية عجز الموازنة<sup>2</sup>.

### المطلب الثالث: التنظيم الفني للتمويل غير التقليدي

يتمثل التنظيم الفني للتمويل غير التقليدي في مجموعة من الإجراءات الخاصة بالسياسة النقدية المؤقتة والتنظيمات الفنية التي يتعين اتخاذها منذ بداية تطبيق آلية التمويل الاستثنائي المؤقت وتظم هذه الإجراءات عمليات توقيع الاتفاقية بين وزارة المالية من جهة والبنك الجزائري من جهة أخرى و فق الأساليب المحددة قانونا وتحديد كفاءات انقضاء هذا الاتفاق في المواعيد المحددة سلفا وسنتناول هذه الإجراءات من خلال الفروع التالية:

<sup>1</sup> د. عبد الرزاق مقري ، "التمويل غير التقليدي حقيقته وخلفياته ومآلته "، مقال 2017 . ص 01.  
<sup>2</sup> بهلول نور الدين، زغادنية سامية، " آثار التمويل غير التقليدي على الاقتصاد الجزائري " -دراسة تقييمية خلال الفترة 2017-2019 ،مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 6 ،العدد 1 ،جامعة عبد الحفيظ بوصوف، ميله، 2020، ص ص 191 192.

## 1- إصدار التمويل غير التقليدي

يشير الى العملية التي يتم بمقتضاها البنك المركزي بإصدار السيولة اللازمة من المبالغ المكتتبه وفق نص الاتفاقية وتقوم الدولة بإصدار سندات مالية لفائدة بنك الجزائر وفقا للشروط المذكورة في قانون القرض و النقد 11 -03 المعدل والمتمم ، وتشير مسألة إصدار التمويل غير التقليدي لعنصرين مهمين:

- العنصر القانوني، أي قواعد الصلاحية لإصدار هذا الاتفاق.
- العنصر التقني أي الوسائل التي تمكن وزير المالية من تسليم السندات إلى البنك.<sup>1</sup>

## 2-العنصر القانوني والتقني

### 1-2 : العنصر القانوني:

يطرح التساؤل في هذا المجال حول تحديد السلطة صاحبة الصلاحية والمخولة للقيام بإجراءات إصدار التمويل غير التقليدي ، وللإجابة على هذا التساؤل نسارع للقول بأنه من ناحية المبدأ فإن السلطة صاحبة الصلاحية هي السلطة التشريعية غير أن صلاحية السلطة التنفيذية تبقى واسعة في هذا المجال.

### 2-1-1 صلاحية السلطة التشريعية لإصدار التمويل غير التقليدي :

باعتبار أن الفصل بين السلطات في النظام السياسي الجزائري هو فصل مرن وذلك بحكم العلاقات المتبادلة بينهم فإن العلاقة بين السلطة التشريعية و التنفيذية أصبحت مكرسة وفقا لدستور 1996 ، و معظم الدول التي تتبنى المبادئ الدستورية العامة التي تتطلب ضرورة موافقة ممثلي الشعب على إصدار أي قانون ، حيث يجب موافقة السلطة التشريعية على هذا الإصدار بموجب القانون طالما أنه يحمل الدولة أعباء مالية هامة وهذا ما أخذ به المؤسس الدستوري الجزائري حيث تنص المادة 140 فقرة 14 من الدستور الجزائري على أن يختص برلمان الجزائر بتشريع القواعد العامة المتعلقة بنظام إصدار النقود ونظام البنوك ، فقانون النقد والقرض هو قانون شكلي إجرائي لا يخلق قواعد قانونية مجردة فكل ما يتضمنه موافقة السلطة التشريعية على قيام السلطة التنفيذية بإصدار التمويل غير التقليدي وطبقا لشروط معينة مثله مثل قوانين المالية .

مثال: المادة 02 من القانون رقم 90 / 36 المؤرخ في 31 / 12 / 1990 والمتضمن قانون المالية لسنة 1991، وعليه تم تعديل الأمر رقم 03 / 11 المؤرخ في 26 / 08 / 2003 المتعلق بالنقد والقرض<sup>2</sup>.

### 2-1-2 أسباب موافقة السلطة التشريعية على إصدار التمويل غير التقليدي:

قامت لجنة المالية والميزانية على مستوى المجلس الشعبي الوطني بدراسة التعديلات المقترحة من قبل نواب المجلس حيث تم قبول ستة 06 منها من أصل سبعة من بينها مراجعة مدة العمل بالتمويل غير التقليدي

<sup>1</sup> د/ عادل أحمد حشيش، "أساسيات المالية العامة، مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام"، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2006، ص 228.

وتقليصها من 05 سنوات كما هو مقترح في مشروع القانون إلى سنة قابلة للتجديد وتسقيف قيمة الأموال التي ستضخ من قبل بنك الجزائر لدى الخزينة العمومية مع اقتراح إنشاء لجنة برلمانية مكونة من نواب المجلس الشعبي الوطني وأعضاء من مجلس الأمة لمتابعة تطبيق آلية التمويل غير التقليدي ولكن تم المصادقة عليه و ذلك راجع لأسباب سياسية و اقتصادية:

أ - إن الرقابة السياسية التي تمارسها السلطة التشريعية سواء كانت قبلية أو أثناء التنفيذ أو بعده على الموارد المالية للدولة وخاصة أوجه إنفاقها لدليل على مدى سلطتها في مراقبة تصرفات الإدارة في مجال تحصيل الإيرادات وصرف النفقات لذا من الطبيعي أن تحرص المجالس التشريعية على جعل الموافقة على إصدار التمويل غير التقليدي من الصلاحيات التي تدخل في اختصاصها.

ب- ضرورة موافقة السلطة التشريعية على الإيرادات العامة وكيفية إنفاقها لها وعليه يعتبر حق هذه السلطة في اعتماد إصدار التمويل غير التقليدي نتيجة منطقية لحقها فرض الضرائب، فلو أجاز للسلطة التنفيذية الالتجاء لإصدار التمويل غير التقليدي دون موافقتها لعمدت إلى ذلك في كل حالة يرفض فيها نواب البرلمان فرض ضرائب جديدة فمناقشة البرلمان للنفقات المغطاة عن طريق التمويل غير التقليدي يؤدي إلى الحد من الإسراف العمومي.

ج- دراسة السلطة التشريعية للتمويل غير التقليدي أي إعلام الرأي العام تعد فرصة لمعرفة مبررات هذا الإصدار واتجاهات إنفاقه وتخصصاته المختلفة مما يكون خير وسيلة لإعلان وإضفاء الشفافية أكثر عند تطبيقه.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> القانون رقم 17/10 المؤرخ في 11/10/2017 متعلق بالنقد والقرض، جريدة رسمية عدد 57، تاريخ 12/10/2017.

## المبحث الثاني: خصائص وطبيعة التمويل غير التقليدي وآثاره.

بعد انخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية خلال السداسي الثاني من سنة 2014 شهدت الخزينة العمومية في الجزائر ضغوطات كبيرة مما أدى الى ردود فعل سلبية للأعوان الاقتصاديين جراء زيادة معدلات الضرائب، هذا السبب الرئيسي الذي جعل من الحكومة تلجأ الى التمويل غير التقليدي والذي يعرف أيضا بالإصدار النقدي كمصدر لتمويل عجز ميزانياتها.

من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى خصائص وطبيعة التمويل غير التقليدي وآثاره .

### المطلب الأول: خصائص التمويل غير التقليدي.

التمويل غير التقليدي يتميز بعدة خصائص تميزه عن التمويل التقليدي، وتشمل هذه الخصائص ما يلي:

#### 01-مبلغ من المال :

يشير "التمويل غير التقليدي" إلى أن الحكومة أو الجهة المالية تعتمد على إصدار أدوات مالية خاصة لتمويل نفقاتها بدلاً من الاعتماد على القروض التقليدية من البنوك التجارية أو الصناديق الحكومية. تكون هذه الأدوات متنوعة وقد تشمل السندات الحكومية، السندات الخاصة (مثل السندات الخضراء أو الاجتماعية)، أو حتى إصدارات أخرى مثل الصكوك الإسلامية.

#### التمويل غير التقليدي عقد بين طرفين:

هناك طرفين في التمويل غير التقليدي حيث تعتبر الخزين العمومية هي الطرف المقترض بينما البنك المركزي يكون هو الطرف المقرض لها.

#### 02-مورد استثنائي:

بعد نفاذ الارادات العادية للدولة تلجأ الى التمويل غير التقليدي كمورد استثنائي (الإصدار النقدي) .

#### 03-قرار حكومي محدد المدة:

بعد عجز الخزينة العمومية اقرت الحكومة تمويل عجزها بأداة التمويل غير التقليدي على مدى خمس (05) سنوات، وذلك لتطبيق مخطط عمل الحكومة.

#### 04-الهدف:

من مزايا التمويل غير التقليدي استعادة التوازنات الاقتصادية والمالية وذلك من خلال.1

1-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 45 مكرر من القانون 10/17 والمتمم لقانون 11/03 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد السابع والخمسين، الصادرة بتاريخ 12 أكتوبر 2017، ص:04

- تمويل احتياجات الخزينة :

تمويل احتياجات الخزينة يشير إلى العملية التي يتم فيها توفير السيولة النقدية اللازمة لتغطية النفقات اليومية والتزامات الشهرية للحكومة أو الجهة المالية. تكون احتياجات الخزينة متنوعة وتشمل بشكل عام، تمويل احتياجات الخزينة يعتبر أمراً حيوياً لاستمرارية عمل الحكومة أو الجهة المالية، حيث يضمن توفير السيولة اللازمة للقيام بأنشطتها وتحقيق أهدافها المالية والاقتصادية.

- تمويل الدين العمومي الداخلي :

تمويل الدين العمومي الداخلي يشير إلى عملية جمع الأموال أو الاقتراض من السوق المحلية لتمويل العجز في الميزانية العامة للحكومة أو لتمويل مشاريع حكومية مختلفة دون اللجوء إلى السوق الخارجية أو الاقتراض من البنوك الدولية. هذا النوع من التمويل يُعتبر أداة مهمة لإدارة الدين العام وضمان استمرارية تمويل الحكومة لأنشطتها.<sup>1</sup>

- تمويل الصندوق الوطني للاستثمار (FNI):

يشير إلى عملية جمع الأموال والموارد المالية التي يستخدمها الصندوق للاستثمار في مشاريع تنموية واستراتيجية تهدف إلى تعزيز الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة في البلاد. الصندوق الوطني للاستثمار يعتبر أداة مالية هامة تستخدمها الحكومات لتنفيذ سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويتم تمويله عادةً من مصادر مختلفة مثل:

✓ **الموارد المالية الحكومية:** تخصص الحكومة موارد مالية من ميزانية الدولة للاستثمار في الصندوق الوطني للاستثمار.

الاستثمارات العامة: يتلقى الصندوق تمويلًا من عائدات الاستثمارات العامة التي يقوم بها، مثل الاستثمارات في الأسهم والسندات والعقارات وغيرها.

✓ **القروض والاقتراض:** يمكن للصندوق الوطني للاستثمار أن يقوم بالاقتراض من البنوك المحلية أو الدولية لتمويل مشاريعه، مع استخدام الاستثمارات المستقبلية كضمان.

✓ **التمويل الخارجي:** في بعض الحالات، يمكن للصندوق أن يتلقى تمويلًا من المؤسسات المالية الدولية أو الدول الأخرى، خاصة لمشاريع تنموية كبيرة ومهمة.

<sup>1</sup>- حمزة رملي، التمويل غير التقليدي وفق تعديلات قانون النقد والقرض... هل يتعلق الأمر بالتيسير الكمي؟، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الأول، 2 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف-ملية (الجزائر)، جوان 2018، ص: 22

أهداف الصندوق الوطني للاستثمار تشمل تعزيز النمو الاقتصادي، دعم القطاعات الحيوية للاقتصاد، خلق فرص عمل جديدة، تنويع مصادر الدخل الوطني، وتحفيز الاستثمار الخاص من خلال توفير بيئة استثمارية ملائمة.

بشكل عام، الصندوق الوطني للاستثمار يلعب دورًا استراتيجيًا في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، ويساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المدى الطويل.<sup>1</sup>

## المطلب الثاني: طبيعة التمويل غير التقليدي.

### 1- الطبيعة القانونية للتمويل غير التقليدي:

الطبيعة القانونية للتمويل غير التقليدي تتأثر بالقوانين والتشريعات المعمول بها في كل بلد على حدة، إلا أنه يمكن تحديد بعض الجوانب العامة للطبيعة القانونية لهذا النوع من التمويل:

#### ❖ تنظيم السوق المالية: يتطلب التمويل غير التقليدي تنظيمًا وإطارًا قانونيًا للسوق المالية يتناسب مع

خصوصيته، مثل السندات الخضراء والاجتماعية، والعملات الرقمية، والتمويل بالتيسير الكمي.

#### ❖ الرقابة المالية: يجب على السلطات المالية والجهات المشرفة وضع إطار قانوني لرقابة التمويل

غير التقليدي، لضمان الشفافية وحماية المستثمرين والأطراف المعنية من المخاطر المحتملة.

#### ❖ الحماية القانونية للمستهلكين: في حالات التمويل الجماعي أو التمويل بالتيسير الكمي، يمكن

أن يكون هناك قوانين خاصة تحمي المستهلكين من الممارسات غير القانونية أو غير النزيهة.

#### ❖ الموافقات الرسمية: قد تتطلب بعض أشكال التمويل غير التقليدي موافقات رسمية من السلطات

المختصة أو البنوك المركزية قبل تنفيذها، خاصة إذا كان لها تأثير كبير على السوق المالية أو

الاقتصاد الوطني.

#### ❖ الضوابط الضريبية:

يتأثر التمويل غير التقليدي بالضوابط الضريبية المعمول بها في كل دولة، حيث قد توفر تحفيزات

ضريبية للمستثمرين أو تفرض ضرائب إضافية على الأرباح المحققة.

بشكل عام، الطبيعة القانونية للتمويل غير التقليدي تستند إلى الإطار القانوني والتنظيمي المتبع في كل

دولة، وتتطلب التعامل معه بمرونة لتمكين الابتكار المالي وفتح آفاق جديدة للتمويل بدون المساس

بالاستقرار المالي والاقتصادي.

<sup>2</sup> سعاد دحاوي عربية، "أثر الصدمات البترولية على متغيرات السياسة المالية: دراسة تطبيقية لحالة الجزائر (1970-2014)"، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان (الجزائر)، 2015-2016، ص: 82

## 2- الطبيعة الاقتصادية للتمويل غير التقليدي:

الطبيعة الاقتصادية للتمويل غير التقليدي تتميز بعدة جوانب وخصائص تميزه عن التمويل التقليدي، وتشمل النقاط التالية:

- ❖ **الابتكار المالي:** التمويل غير التقليدي يشجع على الابتكار في السوق المالية، حيث يتم استخدام أساليب وآليات جديدة لجذب التمويل وتلبية احتياجات السوق التي لم تكن مشمولة بالتمويل التقليدي.
  - ❖ **تنوع مصادر التمويل:** يساهم التمويل غير التقليدي في تنوع مصادر التمويل المتاحة للشركات والحكومات، حيث يمكن الاعتماد على السندات الخضراء أو التمويل بالتيسير الكمي أو السندات الرقمية بجانب القروض التقليدية.
  - ❖ **زيادة الوصول إلى التمويل:** يفتح التمويل غير التقليدي أفقاً جديدة للشركات الناشئة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة للحصول على التمويل، حيث قد تكون البنوك التقليدية أقل ميلاً للمخاطر.
  - ❖ **التأثير على السيولة النقدية:** قد يؤدي التمويل غير التقليدي مثل التمويل بالتيسير الكمي إلى زيادة السيولة في السوق المالية، مما يؤثر على أسعار الفائدة ويؤثر على توزيع الثروة.
  - ❖ **التأثير على الاقتصاد الوطني:** يمكن أن يلعب التمويل غير التقليدي دوراً هاماً في تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل ودعم الابتكار والتنمية المستدامة على المدى الطويل.
  - ❖ **التحديات والمخاطر:** يترتب على التمويل غير التقليدي تحديات ومخاطر مثل عدم الاستقرار المالي، وضرورة وضع إطار قانوني ورقابي فعال للحد من هذه المخاطر وضمان استدامة النظام المالي.
- بشكل عام، يُعتبر التمويل غير التقليدي جزءاً مهماً من التطورات في الأسواق المالية العالمية، حيث يساهم في تعزيز الديناميكيات الاقتصادية وتوفير حلول تمويلية مبتكرة لمختلف الجهات الاقتصادية<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: آثار التمويل غير التقليدي.

التمويل غير التقليدي يمكن أن يكون مزايا وتحديات، ويعتمد تأثيره على كيفية استخدامه والسياق الاقتصادي والمالي الذي يُطبق فيه. ما يلي: 2

### ❖ ارتفاع معدلات التضخم:

<sup>1</sup> الطاهر لطرش، "تقنية البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الرابعة، ص41.  
<sup>2</sup> عبد الرزاق مقري، "التمويل غير التقليدي: حقيقته وخلفياته ومآلاته"، حركة مجتمع السلم، نوفمبر 2017، على الموقع الإلكتروني <http://hmsalgeria.net> تم الاطلاع عليها بتاريخ 30/05/2024 على الساعة 22:31.

آثار التمويل غير التقليدي يمكن أن تكون متنوعة وتختلف حسب نوع التمويل والسياق الاقتصادي والمالي الذي يتم فيه استخدامه. من بين الآثار الرئيسية للتمويل غير التقليدي يمكن ذكر ما يلي:

#### ❖ انخفاض مستوى الدخل:

ولا نعني هنا انخفاض مستوى الدخل، وإنما وبفعل التضخم تتخفف قدرة الدخل على الاستجابة للنفقات .

#### ❖ زيادة الإنفاق العمومي:

فمن أكبر مخاطر التمويل غير التقليدي كلجوء الحكومة للاقتراض من البنك المركزي أو صك النقود أنه يفتح شهية الحكومة في زيادة الإنفاق العمومي ذلك باعتبار أن الأمر لا يشابه القرض من مؤسسات مالية عادية وما يصاحب ذلك من خدمة الدين كما أن صك النقود يعفيها من تسديد أصل القرض وفائدته

#### ❖ ارتفاع البطالة:

إن انتقال الأزمة من الأفراد إلى المؤسسات بعد تعاضم التضخم ، فتعجز عن تحمل أعباء الأجور فترتفع معدلات البطالة، فنتحول الأزمة الاقتصادية إلى أزمة اجتماعية وتوترات خطيرة مفتوحة عن كل الاحتمالات .

❖ **توفير فرص الاستثمار:** يفتح التمويل غير التقليدي أبوابًا للشركات الناشئة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة للحصول على التمويل، مما يزيد من فرص الاستثمار والنمو الاقتصادي<sup>1</sup> .

#### ❖ ارتفاع الضرائب:

ما تقتضيه الحكومة من مبالغ طائلة من خلال التمويل غير التقليدي للإنفاق على الجيل الحاضر فإنه سيعيش بأكثر مما تسمح له موارده المالية، لكن الاجيال في المستقبل ستعاني لأنها ستعيش بموارد مالية قليلة نتيجة ارتفاع الضرائب لتسديد فوائد الديون الحكومية، هذا وقد أشارت دراسة لمجموعة بريطانية لخبراء الاقتصاد في دراسة حديثة أن 61 من رجال الاعمال المستجوبين يعتقدون أن المناخ الضريبي بعد سنة 2018 لم يعد موات للاستثمار، ذلك أن الرسوم والضرائب تشكل عائقا أمام الاستهلاك الخاص لاسيما بعد ارتفاع الأسعار، وقالت الدراسة أن المؤسسات تدفع ضرائب ورسوم غير معلة والتي تؤثر بالضرورة على أسعارها مثل الرسم على النشاط المهني وهو رسم مفروض على حجم الاعمال دون احتساب الرسوم الضريبية المقدر ب 1 % للمنتجين و 2 % لشركات الخدمات وهي ضريبة لا تشجع على الإنتاج، ولتذكير فإن الجزائر 140 عالميا من حيث الضغط الضريبي مما يشجع السوق الموازي<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>بن جميل هناء، "التمويل التضخمي كوسيلة لضبط عجز الموازنة العامة"، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية، العدد 1، 2018، ص 9.  
<sup>2</sup>نسرين محفوف، "الضرائب تثير مخاوف المؤسسات بالجزائر"، 2018/01/06، عمى الموقع الإلكتروني: <https://www.eldjazaironline.net> تم الاطلاع عليها بتاريخ 30/05/2024 على الساعة 22:31.



### المبحث الثالث: تجارب بعض الدول في التمويل غير التقليدي

إن تعدد الأزمات الاقتصادية الدولية يجزنا بالضرورة لتوضيح كيفية تبني الدول للتمويل غير التقليدي كجزء من استراتيجياتها الاقتصادية لتعزيز التنمية المستدامة وتحقيق الاستدامة المالية والاقتصادية، تظهر هذه النماذج كفعاليات في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية على المدى البعيد.

#### المطلب الأول: التجربة اليابانية لتمويل غير التقليدي.

منذ بداية الألفية، اتخذ البنك المركزي الياباني استراتيجية التمويل بالتيسير الكمي كجزء من سياساته لتحفيز النمو الاقتصادي ومكافحة التضخم المنخفض، تضمنت هذه السياسات شراء السندات الحكومية والأصول الأخرى لزيادة السيولة في النظام المالي وخفض أسعار الفائدة.

حيث قامت الحكومة اليابانية بتمويل مشاريع البنية التحتية الكبيرة عبر إصدار سندات حكومية خاصة بهذا الغرض، مما ساهم في تحفيز النشاط الاقتصادي وتوفير فرص العمل، وأطلقت مبادرات لتمويل الاستثمارات الخضراء والمشاريع المستدامة، من خلال إصدار السندات الخضراء وتقديم تسهيلات للشركات للاستثمار في تكنولوجيات نظيفة وحلول بيئية، كما تمثل اليابان قاعدة للابتكار المالي، مع تطور التكنولوجيا المالية (FinTech) واستخدام التكنولوجيا لتسهيل التمويل للشركات الناشئة والأفراد، حيث تلعب دوراً هاماً كمختبر للسياسات الاقتصادية التي تستخدم التمويل غير التقليدي لتعزيز النمو الاقتصادي والاستدامة. رغم ذلك، فإن هذه السياسات تواجه تحديات ومخاطر مثل التأثيرات الجانبية على السياسات النقدية والاقتصادية العامة، وتتطلب توازناً دقيقاً بين الاستفادة من الفوائد وإدارة المخاطر المحتملة.<sup>1</sup>

#### جدول رقم (01) : تطور معدلات التضخم في اليابان 1997- 2000

السنوات	1997	1998	1999	2000
المؤشر	1.75	0.66	0.34	0.68

المصدر : من إعداد الطالبين باستخدام بيانات من البنك الدولي

نلاحظ من خلال الجدول رقم (01) : ان تطور معدلات التضخم في اليابان من عام 1997 إلى عام 2000 كالتالي:

في عام 1997: معدل التضخم كان 1.75%.

<sup>1</sup> أيفلين دوريل- فير، ترجمة/ د.صباح ممدوح كعدان، "الاقتصاد الياباني"، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق 2010، ص 69 مرجع سابق .

في عام 1998: انخفض معدل التضخم إلى 0.66%.

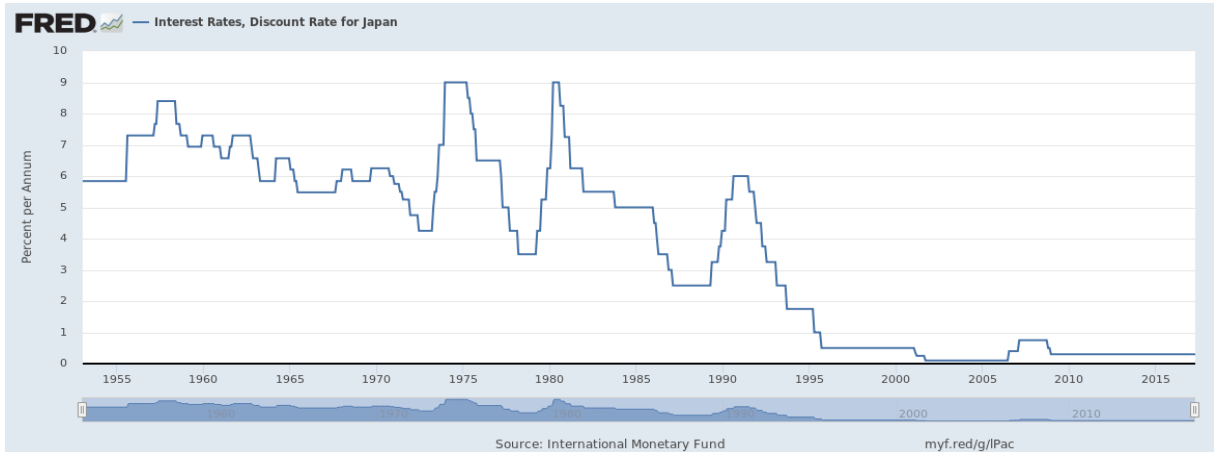
في عام 1999: تراجع معدل التضخم إلى 0.34%.

في عام 2000: زاد معدل التضخم قليلاً إلى 0.68%.

بالنظر إلى هذه الأرقام، يمكن ملاحظة أن معدلات التضخم في اليابان انخفضت بشكل ملحوظ خلال الفترة من عام 1997 إلى عام 1999، حيث انخفضت من 1.75% في عام 1997 إلى 0.34% في عام 1999. هذا الانخفاض يشير إلى تباطؤ الاقتصاد والضغط الديناميكية التي كان يواجهها الاقتصاد الياباني في تلك الفترة.

بينما في عام 2000، زاد معدل التضخم إلى 0.68%، مما يشير إلى بعض التحسن الطفيف في الظروف الاقتصادية بالمقارنة مع السنوات السابقة.

### الشكل رقم (01) : منحنى يوضح معدلات الفائدة في اليابان 1955-2015 .



المصدر : <https://fred.stlouisfed.org>

في هذه الفترة، كانت اليابان تعاني من تحديات اقتصادية بعد الحرب، وكانت معدلات الفائدة منخفضة لتعزيز النمو الاقتصادي.

### ➤ النمو الاقتصادي السريع (1970-1990):

خلال هذه الفترة، شهدت اليابان انتعاشاً اقتصادياً كبيراً ونموً سريعاً، حيث زادت معدلات الفائدة للتحكم في التضخم وتحفيز الادخار.

## ➤ فقاعة الأصول والكساد الاقتصادي (1990-2000)

تعرضت اليابان لانهايار سوق الأصول في أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات، مما أدى إلى انخفاض حاد في معدلات الفائدة للتخفيف من تداعيات الكساد الاقتصادي.

## ➤ سياسات التيسير الكمي (2000-2015):

خلال هذه الفترة، اتبع البنك المركزي الياباني سياسات تيسير كمي لتحفيز النمو الاقتصادي والتصدي للتضخم المنخفض، مما أدى إلى انخفاض معدلات الفائدة إلى مستويات منخفضة غير مسبوقة، حيث تعتبر هذه التقلبات في معدلات الفائدة تعكس التحديات والتغيرات الاقتصادية التي مرت بها اليابان على مدى السنوات الخمسين الماضية. تأثرت معدلات الفائدة بالظروف الاقتصادية الداخلية والعالمية، وكان لها تأثير كبير على سياسات النمو والتضخم والاستثمار في البلاد.<sup>1</sup>

## المطلب الثاني: التجربة الأمريكية لتمويل غير التقليدي.

التجربة الأمريكية في التمويل غير التقليدي تشمل عدة مبادرات وسياسات تم تنفيذها عبر السنوات، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية في عام 2008 من بين هذه التجارب:

### ✓ السياسات المالية الاستثمارية: (Fiscal Policy)

بالإضافة إلى التيسير الكمي، اتخذت الحكومة الأمريكية سياسات استثمارية مكثفة، بما في ذلك خطط لتحفيز الاقتصادي وتمويل مشاريع البنية التحتية لتعزيز النمو وخلق فرص العمل.

### ✓ دعم القطاعات الاقتصادية الحيوية:

تم تقديم دعم مالي للقطاعات الاقتصادية الحيوية مثل الصناعات الناشئة والتكنولوجيا الحديثة، لتعزيز الابتكار والتنمية الاقتصادية في مختلف المجالات.

<sup>1</sup> عبد القادر مطاي وراشدي فتحة ، "سياسة التيسير الكمي كأسلوب حديث لإدارة السياسة النقدية في ظل الازمات"، جامعة حمو لخضر الوادي ، مجلة

روى الاقتصادية، العدد 11 ديسمبر 2016 ص1

## ✓ تمويل البحوث والابتكار:

تم تعزيز التمويل للبحوث والابتكار عبر مختلف الوكالات الحكومية والجامعات، بهدف دعم الابتكار وتطوير تكنولوجيا جديدة تسهم في النمو الاقتصادي وتحسين الحياة اليومية.

## ✓ التمويل الرقمي والابتكار المالي:

شهدت الولايات المتحدة نموًا كبيرًا في الابتكار المالي واستخدام التكنولوجيا لتسهيل التمويل، بما في ذلك التمويل الجماعي والتمويل النقدي عبر الإنترنت، مما دعم ريادة الأعمال والابتكار في مختلف القطاعات.

تعكس هذه التجارب الأمريكية استخدام التمويل غير التقليدي كأداة فعالة لتعزيز النمو الاقتصادي، وتخفيض البطالة، وتعزيز استدامة الاقتصاد الأمريكي، تمثل هذه السياسات ردود فعل حكومية واقتصادية استجابت للتحديات الكبيرة التي واجهت الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة<sup>1</sup>.

## ✓ التيسير الكمي :

بدأ الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في تطبيق سياسات التيسير الكمي بعد الأزمة المالية، حيث قام بشراء كميات كبيرة من السندات الحكومية والأصول الأخرى بهدف تعزيز السيولة في النظام المالي وتخفيض أسعار الفائدة لتحفيز النمو الاقتصادي والجدول الآتي يبين عمليات التيسير الكمي للاحتياطي الفيدرالي.

**الجدول رقم (02) : عمليات التيسير الكمي للاحتياطي الفيدرالي** الوحدة : مليار دولار

QE3	QE2	QE1	خطط التمويل غير التقليدي
سبتمبر 2012	نوفمبر 2010	نوفمبر 2008	التاريخ
40	600	750	المبلغ

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي

<sup>1</sup> محمد هاني، و ميلود وعيل. (2018). سياسة التيسير الكمي كألية حديثة لتطبيق السياسة النقدية -دراسة تحليلية نظرية لآفاق تطبيق سياسة التيسير الكمي في الجزائر. مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، الد 03، العدد 04، صفحة 25.

## الشكل رقم (02): التسلسل الزمني لبرنامج التمويل غير التقليدي للاحتياطي الفيدرالي.



Source: quantitative easing work, federal bank of Philadelphia research Department2016.p6..

الملاحظ من خلال الشكل رقم (02) ان التسلسل الزمني للتمويل غير التقليدي للاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، أنه بعد الثلاثة أشهر الأولى من حدوث الأزمة المالية العالمية 2008، كان الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في ارتفاع مستمر إلى غاية ديسمبر 2008 حيث شهد تدهور كبيراً، مما أدى به إلى تطبيق QE1 في ماي 2009، ثم QE2 في نوفمبر 2010، ثم تطورت العملية المعلن عنها في سبتمبر 2011 وفي جوان 2012 قام بتوسيع العملية أكثر ورغم كل هذه العمليات تدهور إلى غاية الصفر بعد سنة 2013 رغم تطبيق البنك لسياسات التمويل غير التقليدي لكن دون جدوى.

### المطلب الثالث: التجربة الفنزويلية للتمويل غير التقليدي.

في السنوات الأخيرة، عانت فنزويلا من أزمات اقتصادية خانقة، مما دفع الحكومة إلى التفكير في استخدام سياسات تمويل غير تقليدية للتغلب على التحديات الاقتصادية. وفيما يلي نظرة سريعة على التجربة الفنزويلية في هذا السياق:

- **التضخم المفرط:** في عام 2012، كانت فنزويلا تعاني من معدلات تضخم مرتفعة جداً، وقد وصل معدل التضخم إلى مستويات غير مسبوقة في السنوات التي تلت ذلك. هذا دفع الحكومة إلى تبني سياسات نقدية غير تقليدية لمحاولة احتواء التضخم وتحفيز النمو الاقتصادي.
- **التحفيز النقدي:** أحد الأساليب التي اعتمدها الحكومة الفنزويلية كان استخدام التحفيز النقدي، والذي يتضمن زيادة كميات النقد المتداول في السوق لتحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز السيولة.
- **سياسات القروض والاقتراض:** كما قامت الحكومة بتعزيز سياسات القروض والاقتراض لتعزيز الاستثمار والنشاط الاقتصادي، مما يعد جزءاً من التمويل غير التقليدي لتمويل مشاريع تحسين البنية التحتية والتنمية الاقتصادية.

➤ **تحركات البنك المركزي:** تدخل البنك المركزي الفنزويلي كان حاسماً، حيث اتخذت سياسات لتعزيز الاستقرار المالي والنقدي وتقليل التأثيرات السلبية للتضخم العالي.

➤ **التحديات والنتائج:** ورغم الجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة في تطبيق هذه السياسات، إلا أن التحديات الاقتصادية الهيكلية العميقة والظروف العالمية الصعبة أثرت بشكل كبير على نجاح هذه السياسات.

تلخص التجربة الفنزويلية في التمويل غير التقليدي خلال عام 2012 إلى حد كبير في محاولات الحكومة لمواجهة الأزمات الاقتصادية الحادة التي عصفت بالبلاد، وكانت هذه السياسات جزءاً من استراتيجية أوسع لتحسين الاقتصاد وتعزيز الاستقرار المالي والنقدي.<sup>1</sup>

1-نبيلة دودة وفوزي عبد الرزاق 2019، "التيسير الكمي لمواجهة الأزمات المالية - دراسة التجربة الأمريكية والأوروبية" -، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 5، العدد 1، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف، ص 215 .

## خلاصة الفصل الأول:

خلصت هذه الدراسة الى تعريف كل من التيسير الكمي والتمويل غير التقليدي و الفرق بينهما، حيث يتمحور الأول حول زيادة السيولة وتخفيض أسعار الفائدة، بينما يتضمن الثاني استخدام أساليب تمويلية جديدة لتلبية الاحتياجات المالية

كما تم استعراض تجارب اليابان والولايات المتحدة وفنزويلا كأتمثلة على تطبيق سياسة التيسير الكمي، كل تجربة تظهر كيف يتأثر نجاح هذه السياسة بالهيكل الاقتصادي للبلد والظروف الاقتصادية والسياسية الخاصة، ليتم تحديد عوامل النجاح والتحديات التي تواجه تطبيق سياسة التيسير الكمي، وكيف أن نتائجها تختلف بين البلدان بناءً على السياق الاقتصادي المحلي.

الفصل الثاني:

الإطار النظري للتضخم



## تمهيد:

يمكن للتضخم أن يؤثر سلباً على الاقتصاد عندما يكون غير متوقع أو يتجاوز معدلات مقبولة، حيث يؤدي إلى تقليل قوة الشراء للعملة المحلية، وزيادة التكاليف للمستهلكين والشركات، وزيادة في التضخم يمكن أن يؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، فان هناك علاقة قويا ومباشراً بين السياسات الاقتصادية وأهدافها وكفاءة وفعالية أدائها وبين الجوانب البنوية والهيكلية للنظام السياسي.

يمثل معدل التضخم أو معدل ارتفاع المستوى العام للأسعار من أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تتمحور حولها عملية صياغة السياسات الاقتصادية الكلية وعادة ما تهدف مثل هذه السياسات الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، ويمكن اعتبار معدل التضخم من بين المؤشرات الاقتصادية التي تحمل دلالات سياسية مباشرة نظرا لانعكاساته المباشرة على القدرة الشرائية وعلى رفاهية المستهلكين ونمط الانفاق والادخار الخاص بالعائلات والشركات، كما أن حركة معدل التضخم تؤثر على نسب ومعدلات الاستثمار نظرا لارتباطها بالتأثير على مداخيل وعوائد العمليات الاستثمارية وفي المقابل فإن السياسة النقدية تمثل الأداة التي بواسطتها تنفذ وتحقق أهداف السياسة الاقتصادية وهو ما يمكن القول من خلاله ان التحكم في السياسة النقدية يساعد على التحكم في العديد من المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بظروف وأوضاع العملة داخليا مثل معدل التضخم وخارجيا مثل سعر الصرف.

وانطلاقا من ذلك، تم تقسيم هذا الفصل وفقا لما يلي:

**المبحث الأول:** مفاهيم عامة حول التضخم.

**المبحث الثاني:** تفسير ظاهرة التضخم وفق النظريات الاقتصادية.

**المبحث الثالث:** تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر.

## المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التضخم.

يُعتبر التضخم ظاهرة اقتصادية شائعة ويؤثر بشكل مباشر على القوى الشرائية للعملة الوطنية، مما يؤدي إلى تقليل قيمتها مع مرور الوقت.

سنحاول في هذا المبحث التطرق الي اعطاء لمحة شاملة حول التضخم من خلال تعريفات و ذكر الانواع و كذا آثار التضخم.

### المطلب الأول: ماهية التضخم.

لطالما شكلت ظاهرة التضخم نقطة خلاف بين المفكرين الاقتصاديين حيث اختلفوا كثيرا في اعطاء تعريف موحد ، فقد يخلق تعريف التضخم من فترة لأخرى حسب المفكرين الموجودين في كل الفترة، كما انه يمكن ان تختلف اراء الباحثين في هذا المجال حتى ولو كانوا من نفس الفترة.

#### 1- التعريف النقدي للتضخم (حسب النظرية الكمية النقدية):<sup>1</sup>

هو زيادة في مستوى أسعار السلع والخدمات في الاقتصاد نتيجة لزيادة كمية النقد المتداول (المال في الاقتصاد) بشكل مفرط وغير متناسب مع زيادة في الإنتاج الحقيقي للسلع والخدمات. يعتبر التضخم النقدي عادة نتيجة لسياسات نقدية غير فعالة تؤدي إلى زيادة كبيرة في إمدادات النقد دون توازن في الاقتصاد.<sup>2</sup>

#### 2- تعريف التضخم على أساس نظرية العرض والطلب:

هو زيادة في مستوى أسعار السلع والخدمات في الاقتصاد نتيجة لتفوق الطلب على العرض، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار. يحدث التضخم عندما يتجاوز الطلب الكلي على السلع والخدمات القدرة الإنتاجية للاقتصاد، مما يجبر الأسعار على الارتفاع لتلبية هذا الطلب المفرط.

#### 3- تعريف التضخم على أساس الزيادة في الإنفاق النقدي:

هو ارتفاع في مستوى أسعار السلع والخدمات في الاقتصاد نتيجة لزيادة في كمية النقود المتداولة. تعتبر هذه الزيادة غالبًا ناتجة عن سياسات نقدية تهدف إلى زيادة كمية النقد في الاقتصاد، سواء عبر زيادة في الإنفاق الحكومي أو زيادة في الإقراض من قبل البنوك المركزية.

### المطلب الثاني: أنواع التضخم

يتأثر التضخم بعدة عوامل اقتصادية ويمكن أن يكون له تأثيرات متنوعة على الاقتصاد وعلى حياة الأفراد والشركات أو التقليل من حدته، إلا أن درجة خطورته تتفاوت حسب شكل الظاهرة و نوعها و الذي سوف نتطرق له في هذا المطلب.

<sup>1</sup> تومي صالح، "مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي (مع تمارين ومسائل محلولة)"، دار أسامة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004 : ص 141.

<sup>2</sup> غازي حسين عناية، "التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة"، الإسكندرية، 2000 : ص 14 .

## 1- أنواع التضخم حسب مستوى التحكم فيه ومراقبته:

يتجدد هذا نوع حسب تحكم الدولة في الاقتصاد بصفة عامة و الاسعار بصفة خاصة و كيفية التأثير فيها ، وفي هذا المعيار نجد ثلاث أنواع من التضخم.

### 1-1-التضخم المقيد ( المكبوت):

يشير إلى حالة من التضخم التي يتم فيها قمع زيادة الأسعار من خلال سياسات حكومية أو اقتصادية مختلفة تقتضي تجميد الاسعار والحد من زيادتها، لهذا الاقتصاديين يسمون هذا النوع بالمكبوت رغم ثبات الاسعار.

ومن بين السياسات و الاجراءات التي تتخذها الحكومة للحد من تفشي هذا النوع من التضخم، بوضع قيود و ضوابط تحد من الانفاق الكلي، و الرقابة علي الصرف الأجنبي و محاولة تحقيق الفائض في الميزانية، وتطبيق نظام البيع بالبطاقات ...الخ، ولكن سرعان ما تضطر الدولة لسحب هذه الاجراءات تحت ضغط التضخم، وقد تخضع بعض الاسعار للرقابة في حين تبقى بعض حرة .

و احيانا تكون الظروف الاقتصادية و السياسية هي المجرية للدولة علي الوضع تحافظ بها على الاسعار، فمثلا في أوقات الحروب تلجأ الحكومة إلى إغلاق أجه الإنفاق، تعتمد الي تقنين بتطبيق نظام الحصص 1.

### 1-2-التضخم المكشوف (الظاهر) :

بعكس التضخم المكبوت فهذا النوع من التضخم يعني انطلاق نحو الارتفاع دون أي تدخل من قبل السلطات الحكومية للحد منه، أو التأثير فيه.<sup>2</sup>

## 2- أنواع التضخم حسب حدته (معدل ارتفاع الأسعار):

في هذا المعيار يتم التقسيم حسب درجته و حدته الي:

### 1-2- التضخم الجامح ( المفرط):

هو حالة من التضخم الذي يكون فيه معدل ارتفاع الأسعار غير مستدام وبمعدلات عالية جدًا على المدى القصير، ويمكن أن يصل إلى معدلات تفوق النسب المتوقعة أو المستحبة اقتصادياً. يتميز التضخم الجامح بالتسارع السريع للأسعار دون أن تتمكن السياسات النقدية أو الاقتصادية من السيطرة عليه بشكل فعال.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> أحمد محمد مندور، إيمان محبزي، إيمان عطية ناصف، "مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية"، الناشر لقسم الاقتصاد، الإسكندرية، 2004 : ص 288،

<sup>2</sup> عبد المطلب عبد الحميد، "السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2013 : ص 135.

<sup>3</sup> أحمد محمد مندور، إيمان محبزي، إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، 288 ،

## 2-2- التضخم الزاحف ( التدرجي):

هو حالة من التضخم تتسم بارتفاع طفيف ومتواصل في معدلات الأسعار على مدى فترة طويلة، حيث تكون الزيادة في الأسعار بنسبة صغيرة ومتواصلة دون تسجيل ارتفاعات كبيرة في الأسعار خلال فترة قصيرة.<sup>1</sup>

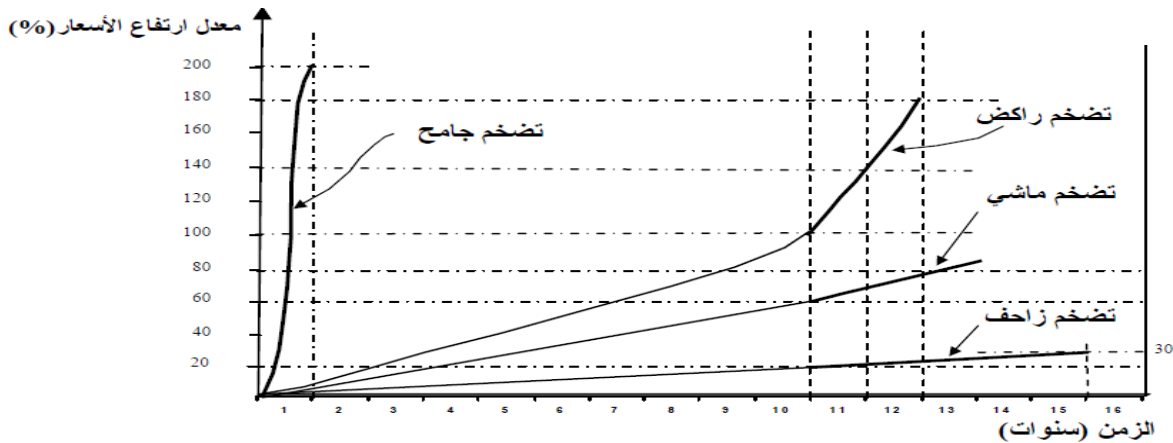
## 2-3- التضخم الماشي:

هو نوع آخر من أنواع التضخم، وهو يشير إلى حالة التضخم التي تتميز بارتفاع معدلات الأسعار بشكل معتدل ومستدام على مدى فترة طويلة من الزمن. يعتبر التضخم الماشي أقل تهديداً من التضخم الزاحف والتضخم الجامح، حيث يسمح بالتكيفات الاقتصادية والمالية دون تأثير كبير على القوة الشرائية للعملة.

## 2-4- التضخم الراكض:

هذا النوع من التضخم يكون فيه ارتفاع معدلات الأسعار بشكل بطيء ومتواصل على مدى فترة طويلة. يمكن أن يتراوح معدل التضخم في هذه الحالة بين 1% إلى 3% سنوياً تقريباً. هذا النوع من التضخم يُعتبر معتدلاً وقد يكون مفيداً في بعض الأحيان، حيث يسمح بزيادات تدريجية في الأسعار دون تأثير كبير على القوة الشرائية للعملة.

الشكل رقم (03): منحنى يبين حدة التضخم.



المصدر : ضياء مجيد الموسوي، "الاقتصاد النقدي ( قواعد - نظم نظريات - سياسات - مؤسسات نقدية)"، دار الفكر، الجزائر، بدون سنة: ص 216.

## 3- التضخم المرتبط بالعلاقات الإنتاجية :

وينقسم إلى اربع أنواع:

<sup>1</sup> بلعزوز علي " محاضرات في النظريات والسياسات النقدية " الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون 2008، ص 148.

### 3-1- التضخم الاستهلاكي:

يحدث في القطاع الاستهلاكي أي زيادة نفقات الانتاج السلع الاستثمارية على الادخار وبالتالي تحدث ارباح كثيرة تتحقق في القطاع الاستهلاكي.

### 3-2- التضخم الاستثماري :

يحدث في القطاع الصناعي الاستثماري، أي زيادة قيمة السلعة الاستثمار على نفقة إنتاجها و بالتالي تحدث ارباح كثيرة تتحقق في القطاع الاستثماري.

### 3-3- التضخم الربحي :

يحدث عندما يرتفع مستوى الأسعار نتيجة لزيادة في هامش الربح للشركات والمؤسسات، دون أن يتمثل الارتفاع في تحسين في الكفاءة الإنتاجية أو زيادة في تكاليف الإنتاج. يعني ذلك أن الشركات تحافظ على نفس مستوى التكاليف، لكنها ترفع الأسعار لتحقيق أرباح إضافية.<sup>1</sup>

### 3-4- التضخم المستورد:

يستخدم لوصف حالة التضخم الناتجة عن ارتفاع أسعار السلع المستوردة. يحدث هذا التضخم عندما تزيد تكاليف استيراد السلع من الخارج بسبب عوامل مثل تقلبات سعر الصرف، زيادة في تكاليف النقل، تغيرات في السياسات التجارية، أو زيادة في الطلب العالمي على السلع.<sup>2</sup>

### 4- التضخم المرتبط بالمصدر الاقتصادي:

ينقسم التضخم وفقا لهذا المعيار إلى ثلاثة أنواع :

### 4-1- تضخم الطلب:

هو نوع من التضخم يحدث نتيجة زيادة في الطلب الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد، مما يؤدي إلى زيادة في مستويات الأسعار. يمكن أن يكون تضخم الطلب مؤشراً على نمو اقتصادي قوي، ولكنه قد يؤدي أيضاً إلى تدهور القدرة الشرائية للمستهلكين إذا لم تتوافق زيادة الإنتاج مع زيادة الطلب.

<sup>1</sup> سعيد الحضري، "الاقتصاد النقدي و المصرفي"، مؤسسة عز الدين للطباعة و النشر، مصر،، القاهرة، بدون سنة، ص 210

<sup>2</sup> اسماعيل عبد الرحمان، حربي محمد موسى عريقات، "مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 1999 : ص 152، بتصرف.

#### 4-2- تضخم التكاليف:

هو نوع من التضخم يحدث نتيجة زيادة في تكاليف الإنتاج، مما يؤدي إلى زيادة في أسعار السلع والخدمات دون أن يكون هناك زيادة في الطلب الكلي. يتسبب تضخم التكاليف غالباً في تقليص هامش الربح للشركات ويضع ضغطاً على المستهلكين والاقتصاد بشكل عام.

#### 4-3- التضخم التلقائي:

وهو تضخم ذاتي خاص بالمجتمعات الرأسمالية، و لا يرجع لفائض الطلب و إنما لارتفاع معدلات الأجور.<sup>1</sup>

#### المطلب الثالث : الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم .

لقد عانت الكثير من الاقتصاديات من ظاهرة التضخم علي اختلاف أسبابه و أنواعه، مما أثر سلباً علي النمو الاقتصادي، و ترك آثار سلبية علي البناء الاجتماعي، وسوف نأخذ بعض آثاره علي بعض المتغيرات الاقتصادية .

#### 01- الآثار الاقتصادية للتضخم:

ينتج عن التضخم آثار بالغة الأهمية على مستوى التشغيل و الإنتاج في الاقتصاد بالإضافة إلى ذلك إنه يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل الحقيقي و الثروة بين أفراد المجتمع.

#### 01-01- إعادة توزيع الدخل الوطني:

من المعروف أن التضخم يؤدي الي انخفاض المداخيل الحقيقية لأصحاب الدخل الثابتة حيث تختلف مداخيلهم النقدية و هي الفئة التي تشكل الشريحة الكبرى من المجتمع في حين يستفيد أصحاب المداخيل المتغيرة وخلال فترة التضخم، يمكن تمييز عدة حالات تعكس تأثيرات مختلفة على الاقتصاد والمستهلكين. إليك بعض الحالات التي قد تحدث خلال فترة التضخم:

#### ➤ زيادة في أسعار المواد الأولية والسلع الأساسية:

يحدث هذا التضخم نتيجة لزيادة في أسعار المواد الخام والسلع الأساسية التي تدخل في إنتاج السلع النهائية. مثلاً، ارتفاع أسعار النفط يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع أسعار الوقود والمنتجات البتروكيماوية.

<sup>1</sup> - نبييل الروبي ، "نظرية التضخم" ، الطبعة الثانية (2)، الاسكندرية ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، 1984 ، ص 27.

### ➤ تضخم الطلب النقدي:

يحدث هذا التضخم عندما يزيد الطلب النقدي على السلع والخدمات مقارنة بالقدرة الإنتاجية الحالية، مما يؤدي إلى زيادة في الأسعار بسبب الزيادة في الطلب دون زيادة مقابلة في الإنتاج.

### ➤ تضخم التكاليف:

يحدث هذا التضخم عندما تزيد التكاليف الإنتاجية مثل تكاليف العمالة أو تكاليف المواد الخام، مما يضغط على الشركات لرفع أسعار منتجاتها للتعويض عن هذه الزيادات في التكاليف.

### ➤ تضخم الطلب:

يحدث هذا التضخم نتيجة لزيادة قوة الطلب الكلي على السلع والخدمات، ويكون غالبًا نتيجة لزيادة في الإنفاق الحكومي أو الاستثمارات الخاصة أو الاستهلاك الشخصي.

### ➤ تضخم الأجور:

يحدث هذا التضخم عندما ترتفع أجور العمال بوتيرة أسرع من زيادة في الإنتاجية، مما يضغط على تكاليف الإنتاج ويؤدي إلى زيادة في أسعار السلع والخدمات.

### ➤ تضخم التوقعات:

يمكن أن تؤدي التوقعات السلبية للمستهلكين أو الشركات بشأن ارتفاع الأسعار في المستقبل إلى زيادة الأسعار في الوقت الحالي، حتى دون وجود زيادة فعلية في التكاليف أو الطلب.<sup>1</sup>

## 01-02 - إعادة توزيع الثروة :

إعادة توزيع الثروة تشير إلى عملية تعديل أو توزيع مجدد للدخل والثروة بين الفرد أو الشركات أو القطاعات في المجتمع. يتم ذلك عادةً من خلال سياسات حكومية أو تدخلات اقتصادية تهدف إلى تحسين التوزيع العادل للثروة وتقليل الفوارق بين الأفراد والمجموعات ، فأصحاب الأراضي والعقارات ما يشجعهم على البيع هو ارتفاع القيمة النقدية لهذه الأصول بمعدلات تفوق معدلات الارتفاع العام في الأسعار، و هذا ما يعرف بإعادة توزيع الثروات على المجتمع و حتى عمليات القروض تتأثر بالتضخم.

<sup>1</sup> بلعوز علي ، مرجع سبق ذكره ، ص، ص 151-152.

### 01-03- آثار التضخم على النشاط الاقتصادي :

لقد عرفت الفترات التضخمية في العالم تدهورا كبيرا في نصيب الفرد من مستوى الاستهلاك الحقيقي و قد فضل افراد العقارات على الأرصدة النقدية نتيجة انخفاض القوة الشرائية للنقد و جذب الاستثمارات نحو القطاعات غير السلعية و قد أثر على استهلاك و ادخارات الافراد، ف لجؤوا الى مدخراتهم السابقة للحفاظ على مستوى استهلاكهم ، كما أنهم امتنعوا عن الادخار و شراء بعض الاصول المنقولة و غير المنقولة <sup>1</sup>.

#### 01- الآثار الاجتماعية للتضخم:

التضخم يمكن أن يؤثر على العديد من الجوانب الاجتماعية في المجتمع، ومن الآثار الاجتماعية الرئيسية للتضخم يمكن ذكر ما يلي:

##### ✓ تقليل قدرة الشراء:

يؤدي التضخم إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات، مما يقلل من قدرة الأفراد على شراء المستلزمات الأساسية والمتطلبات الضرورية مثل الغذاء والإسكان والطبية. هذا يمكن أن يؤثر بشكل سلبي على مستوى المعيشة للأفراد ذوي الدخل المحدود.

##### ✓ زيادة الفقر والتفاوت الاجتماعي:

الأفراد الذين يعانون من دخل ثابت أو ثابت نسبياً قد يجدون أنفسهم في موقف صعب بسبب ارتفاع تكاليف الحياة. يمكن أن يؤدي هذا إلى زيادة الفقر والتفاوت الاجتماعي بين الطبقات الاجتماعية المختلفة.

##### ✓ زيادة الاضطرابات الاجتماعية:

قد يؤدي ارتفاع معدلات التضخم إلى زيادة الضغوط الاجتماعية والاقتصادية على المجتمع، مما يمكن أن يسفر عن تفاقم الاضطرابات الاجتماعية مثل الاحتجاجات، والاضطرابات الاجتماعية، والجريمة.

##### ✓ تأثير على الادخار والاستثمار:

قد يشجع التضخم الأفراد على إنفاق الأموال بسرعة لتجنب فقدان قوة الشراء للأموال المدخرة، مما يقلل من مستوى الادخار الشخصي ويؤثر على الاستثمارات والنمو الاقتصادي بشكل عام.

##### ✓ تأثير على الثقة الاقتصادية:

قد يؤدي التضخم إلى تدهور الثقة الاقتصادية لدى الأفراد والشركات، مما يمكن أن يؤثر سلباً على التوقعات الاقتصادية والنشاط الاقتصادي العام.

##### ✓ تأثير على القطاعات الهشة:

الأفراد في القطاعات الأكثر ضعفاً اقتصادياً، مثل الأسر ذات الدخل المنخفض أو المعوقات، قد يتأثرون بشكل خاص بسبب تزايد تكاليف المعيشة.

<sup>1</sup> سعيد سامي الحائق، محمد محمود العجلوني، "النقد و البنوك و المصارف المركزية"، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2010، ص 221.



## المبحث الثاني: تفسير ظاهرة التضخم وفق النظريات الاقتصادية.

ان خطورة الآثار السابقة للتضخم على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي جعلت مختلف المدارس الفكرية تصب اهتمامها حولة الظاهرة، حيث يختلف تفسير ظاهرة التضخم باختلاف الظروف الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة، فتفسيرات السائدة في فترة معينة وفي ظل ظروف معينة قد لا تكون متطابقة مع تفسيرات نفس الظاهرة في فترة زمنية أخرى تختلف في ظروفها على الفترة السابقة، ولذلك قد اختلفت النظريات المفسرة لظاهرة التضخم باختلاف الظروف السائدة خلال كل فترة زمنية، واختلاف الاسباب المنشئة لظاهرة التضخم، إلا أن وجود عدة نظريات تناولت ظاهرة التضخم لا يعني تناقص وتعارض تلك النظريات، فهي على العكس من ذلك فكلها تهدف للوصول إلى تعريف واضح للتضخم لأنه ذو أهمية كبيرة خاصة في مجال الدراسات النقدية، لذلك يستلزم التعرض لمختلف المدارس و النظريات التي تناولت تفسير ظاهرة التضخم.

### المطلب الأول: التضخم حسب النظرية الكلاسيكية

تعتبر النظرية الكمية للنقود أحد الأدوات الرئيسية في دراسة علاقة النقود والأسعار، وتوفر إطارًا نظريًا لفهم كيفية تشكل وتطور التضخم في الاقتصادات المختلفة، ويقوم مضمونها على أن التغير في كمية النقود يؤدي إلى تغير مستوى الاسعار بنفس المعدل و الاتجاه، مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة. فوضع هذه النظرية وطورها كل من الاقتصادي الانجليزي جون لوك (1632-1704م)، ومواطنه دافيد هيوم (1711-1776م)، والاقتصادي الفرنسي مونتسكيو (1689-1755م) وتعد نظرية كمية النقود من أهم النظريات التي سادت في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، وقد تزامن ظهور هذه النظرية مع التحولات الاقتصادية التي عرفتها الدول الأوروبية، والتي تمثلت في التحول من النظام الإقطاعي القائم على الاكتفاء الذاتي ونظام المقايضة، الى النظام الرأسمالي القائم على أساس الإنتاج الموجه نحو السوق والمعتمد على استخدام النقود<sup>1</sup>.

وقد اعتمد الفكر الكلاسيكي في تحديده لقيمة النقود باعتبارها سلعة كباقي السلع الأخرى، وباعتبار النقود المعدنية سلعة كباقي المعادن، وأنها تخضع في تحديد قيمتها لعدة عوامل، ومنها تلك العوامل المرتبطة بجوانب العرض والطلب. وتقوم نظرية كمية النقود على عدد من الفرضيات تتمثل فيما يلي<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> احمد محمد صالح الجلال ، " دور السياسات النقدية و المالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية " حالة الجمهورية اليمنية 90-03، (مذكرة ماجستير في علوم التسيير ) منشورة، جامعة الجزائر، 2007، ص 37.  
<sup>2</sup> غازي حسين عناية "التضخم المالي" ، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2006 ، ص 09.

### ➤ الفرضية الأساسية:

النقود هي المتوسط لتبادل السلع والخدمات في الاقتصاد. تشير هذه الفرضية إلى أن النقود تستخدم كوسيلة للتبادل ووحدة قياس للقيمة، وبالتالي فهي تؤثر بشكل مباشر على أسعار السلع والخدمات.

### ➤ فرضية التأثير المباشر:

التغيرات في كمية النقود تؤثر مباشرة على مستوى الأسعار. هذه الفرضية تقول إن زيادة كمية النقود بنسبة معينة ستؤدي إلى زيادة مستوى الأسعار بنفس النسبة، والعكس صحيح عندما تقل كمية النقود.

### ➤ الفرضية الشرطية:

يجب أن تبقى العوامل الأخرى ثابتة لكي تكون العلاقة بين النقود والأسعار صحيحة. هذا يعني أن النظرية تفترض أن عوامل مثل الإنتاجية، والتكنولوجيا، والطلب الكلي، وسرعة دوران النقود (نسبة التداول النقدي للنقود في الاقتصاد) تبقى ثابتة لتكون العلاقة صحيحة.

### ➤ فرضية عدم التجاوز الكامل:

تفترض النظرية أن التأثيرات التضخمية لزيادة كمية النقود لا تحدث فوراً، بل تأخذ وقتاً لتنتشر في الاقتصاد. هذه الفرضية تعبر عن فترة التأخير بين زيادة النقود وظهور التأثيرات على الأسعار.

### ➤ فرضية السلامة النقدية:

تفترض أن الأفراد والشركات تحتفظ بمستوى من السلامة النقدية، مما يؤثر على سرعة التأثيرات المتوقعة لتغيرات في كمية النقود على الاقتصاد.

تقوم هذه النظرية على افتراض التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج.

### معادلة التبادل (فيشر):

$$MV=PT$$

حيث : M كمية النقود المتداولة

V سرعة دوران وحدة النقد

P المستوى العام للأسعار

### T حجم المبادلات

ان كمية النقود مضروبة في سرعة دورانها تساوي كمية المبادلات مضروبة في مستوى عام للأسعار بنفس الاتجاه، شرط ثبات كل من كمية المبادلات وسرعة دوران النقدية.  
 إذ تقوم النظرية على الاعتقاد بثبات حجم المبادلات وسرعة دوران النقود، وان كمية النقود هي المتغير المستقل والمستوى العام للنقود هو المتغير التابع، وذلك وفق المعادلة التالية<sup>1</sup>:

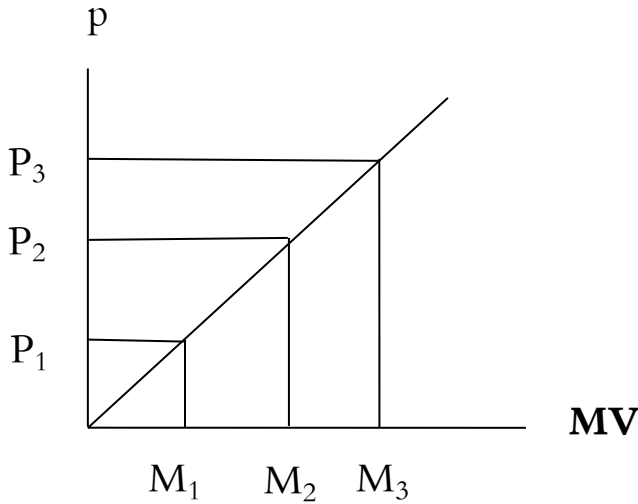
$$P=MV/T$$

وعلى هذا تصل نظرية كمية النقود الى العلاقة السببية بين كمية النقود ومستوى العام للأسعار والتي يمكن صياغتها في افتراض التالي<sup>2</sup>:

" بافتراض ان حجم الانتاج الحقيقي الكلي ثابتا عند مستوى التشغيل الكامل وثبات سرعة دوران النقود في الفترة القصيرة فان مضاعفة كمية النقود سيؤدي الى مضاعفة مستوى العام للأسعار "

وسوف نوضح ذلك في الشكل التالي<sup>3</sup>:

الشكل رقم ( 04 ) : العلاقة بين كمية النقود و المستوى العام للأسعار.



المصدر: د. ضياء مجيد، مرجع سابق، ص 82.

<sup>1</sup> عبد الرحمن يسري احمد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003، ص 187.

<sup>2</sup> ضياء مجيد، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، ص 215.

<sup>3</sup> جمال بن دعاس، "السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوطني"، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2007، ص 102.

مع افتراض ثبات كل من  $V$  و  $T$  من خلال العلاقة نلاحظ ان زيادة في كمية النقود  $M$  ستؤدي الى زيادة الاسعار  $P$  بنفس النسبة هذا راجع الى التحليل الكلاسيكي الذي لا يأخذ بعين الاعتبار ان النقود ستؤدي وظيفه مخزن للقيمة وانما هي مجرد اداة مبادلة بإضافة الى التشغيل الكامل للاقتصاد.

يوضح الشكل ارتفاع المستوى العام للأسعار من  $P_1$  الى  $P_2$  عند زيادة كمية النقود من  $M_1$  الى  $M_2$  فنجد انه هناك علاقة طردية بين المستوى العام للأسعار و كمية النقود.

### المطلب الثاني: التضخم حسب النظرية الكنزوية.

هي نظرية في علم الاقتصاد تُشير إلى أن مستوى الأسعار في الاقتصاد يتأثر بكمية النقود المتداولة فيه، ولكن بشكل يعكس مبدأ العرض والطلب على النقود كسلعة. وتشمل هذه النظرية عدة مفاهيم أساسية:

#### ➤ الكنزوية والأسعار:

تقول النظرية الكنزوية إن الناس يحتفظون بالنقود بمثابة كنز للقيمة، وأن زيادة كمية النقود في الاقتصاد تزيد من الكنز النقدي الإجمالي. بمعنى آخر، إذا زادت كمية النقود بدون زيادة في القيمة الاقتصادية الإجمالية، فإنه يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات.

#### ➤ المحفظة النقدية:

تعبّر عن النظرية أن الأفراد والشركات يميلون إلى الاحتفاظ بكميات من المال كمحفظة للقيمة، وهو ما يؤثر على الطلب النقدي وبالتالي على مستوى الأسعار.

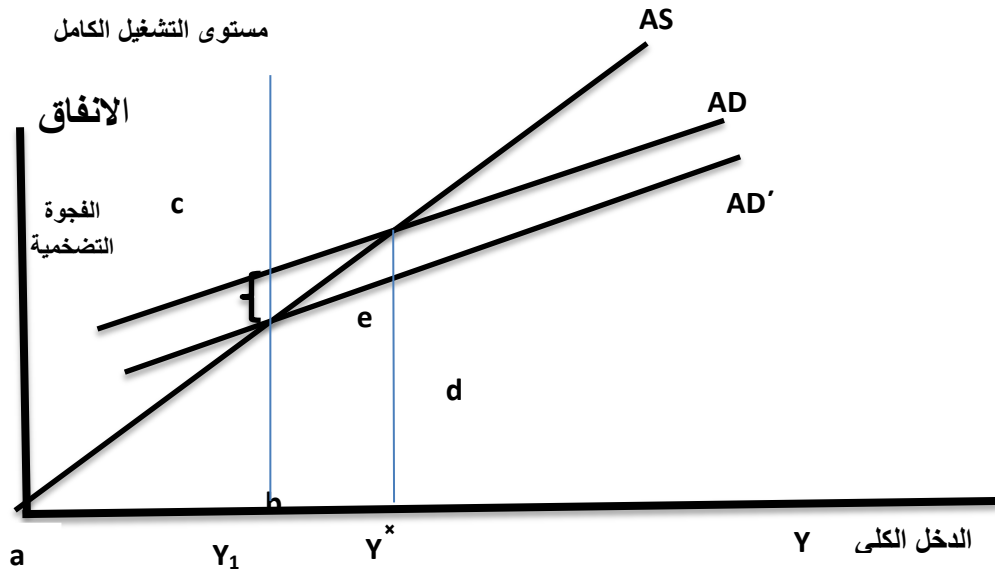
#### ➤ الكنزوية والتضخم:

إذا زادت كمية النقود بمعدل يزيد عن معدل نمو الاقتصاد والإنتاجية العامة، فإن النظرية تقول بأن ذلك يمكن أن يؤدي إلى زيادة في مستوى الأسعار. وهذا يحدث لأن الناس يستخدمون النقود كمتجه للقيمة ويمكنهم إنفاقها على السلع والخدمات.

➤ تأثير العرض والطلب على النقود:

تشير النظرية أيضاً إلى أن عرض وطلب النقود يتأثران بعوامل مثل الفائدة، والثقة في الاقتصاد، والتوقعات بشأن التضخم. هذه العوامل يمكن أن تؤثر على كمية النقود التي يحتفظ بها الناس وبالتالي على مستوى الأسعار.<sup>1</sup>

الشكل رقم (05): الفجوة التضخمية



المصدر: د. ضياء مجيد، مرجع سابق، ص 89.

يتضح من الشكل أن المستوي التوازني للدخل الكلي يساوي بيانياً  $ey^*$ ، إذ يناظر النقطة  $e$  و هي نقطة تقاطع  $AS$  مع  $AD$ ، في حين مستوي التشغيل الكامل يساوي بيانياً  $ay_1$  وعليه فإن مستوي التشغيل الكامل في وضع أدني من المستوي التوازني للدخل الكلي  $ay_1 < ay^*$ .

و عند التوظيف الكامل  $ay_1$  فإن التعبير البياني عن قيمة الناتج الكلي (العرض الكلي) والإنفاق الكلي (الطلب الكلي) و الفجوة التضخمية ( $AD=cy_1$  .  $AS=by_1$ ) أي الفجوة التضخمية هي  $cb$ ، و يعني أن

الإنفاق الكلي علي الناتج الكلي يميل أن يكون أكبر من قيمة الناتج الكلي عند مستوي التشغيل الكامل و هو سبب الفجوة التضخمية.

<sup>1</sup> مسري حسون، "الاقتصاد السياسي في النقد والبنوك"، ط 8، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 8114، ص 13.

و لإزالة الفجوة التضخمية يجب علي الحكومة انتهاج السياستين الضريبية و النقدية، كفيلة بخفض منحني الطلب الكلي الي الوضع الجديد  $AD'$  المار بالنقطة  $b$  ، و لتمثيل هذه النقطة وضعا توارني عند مستوي التشغيل الكامل ، هو نفسه المستوي التوازني للدخل ، أي مستوي  $ay1$  ، و تتمثل السياسة الضريبية في زيادة حصيله الضرائب فبتناقص بذلك الدخل مما يؤدي نقص في الإنفاق علي الاستهلاك أ أما السياسة النقدية فتتمثل في رفع سعر الفائدة مما يؤدي الي نقص الاستثمار . و من الواضح أن التماثل مستوي التشغيل لكامل و المستوي التوازني للدخل لا يتحقق إلا بإزالة الفجوة التضخمية<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: النظرية النقدية وتفسيرها للتضخم.

أدى التطور في النظام الاقتصادي العالمي وخاصة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، إلى وجود العديد من المحاولات التي أراد الاقتصاديون من خلالها الوصول إلى تفسير واضح و محدد للتقلبات في مستويات الأسعار وذلك لدورها الرئيسي في التأثير على معدلات التضخم.<sup>2</sup>

كما تفسر النظرية النقدية للتضخم أن التضخم ينجم عن زيادة في كمية النقود دون زيادة مقابلة في القدرة الإنتاجية أو الطلب الحقيقي على السلع والخدمات، مما يؤدي إلى زيادة في الأسعار بشكل عام في الاقتصاد.<sup>3</sup>

ويمكن تعريف النظرية النقدية على أنها نظرية اقتصادية تشير إلى أن التضخم ينجم عن زيادة في كمية النقود المتداولة في الاقتصاد. هذه النظرية تعتبر النقود السبب الأساسي وراء التضخم، وتأخذ في الاعتبار علاقة العرض والطلب على النقود وتأثيرها على مستوى الأسعار. ويمكن عرض بعض الجوانب الرئيسية للنظرية النقدية وتفسيرها للتضخم:

### ➤ العرض النقدي:

تقول النظرية النقدية إن التضخم ينجم عن زيادة في العرض النقدي، أي زيادة في كمية النقود المتداولة في الاقتصاد دون زيادة مقابلة في الطلب الحقيقي على السلع والخدمات. عندما يكون هناك فائض في النقود، يمكن للأفراد والشركات أن ينفقوا المزيد من النقود على السلع والخدمات، مما يؤدي إلى زيادة في الأسعار.

<sup>1</sup> مسري حسون، مرجع سابق، ص13.

<sup>2</sup> محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان ، سهيل أحمد سمحان، "النقود والمصارف"، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2010ص.ص62-63.

<sup>3</sup> بلعزوز بن علي، مرجع ساق ذكره، ص 147.

### ➤ الطلب النقدي:

تعتمد النظرية النقدية على فكرة أن النقود تعتبر سلعة تُطلب كأداة للمعاملات ومحفظة للقيمة. عندما يزداد الطلب على النقود، سواء بسبب زيادة في النشاط الاقتصادي أو تفاقم في الثقة في العملة، يمكن أن يؤدي ذلك أيضًا إلى زيادة في الأسعار إذا لم يتمكن الاقتصاد من زيادة الإنتاج بالمقدار نفسه.

### ➤ سرعة دوران النقود:

تشمل النظرية النقدية أيضًا مفهوم سرعة دوران النقود، أي مدى سرعة النقود في الدورة الاقتصادية. إذا زادت سرعة دوران النقود، فإنه يمكن أن يتسبب ذلك في زيادة في الأسعار نظرًا لأن النقود تستخدم بكثافة أكبر في المعاملات الاقتصادية.

### ➤ تأثيرات أخرى:

بالإضافة إلى زيادة كمية النقود، يمكن أن تؤثر عوامل أخرى مثل التكاليف، والإنتاجية، والسياسات النقدية، على مستوى الأسعار أيضًا. تعتبر هذه العوامل جزءًا من السياق الاقتصادي الذي يؤثر على تفسير النظرية النقدية للتضخم.

## المبحث الثالث: تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر.

سننتظر في هذا المبحث لأسباب وأهم الاجراءات المتخذة لمكافحة التضخم في الجزائر عقب التطورات التي شهدتها ، وسنحاول البحث في طرق تصدي الدولة لهذه الظاهرة بمختلف أدوات السياسة النقدية .

### المطلب الأول: اسباب التضخم في الجزائر

أسباب التضخم في الجزائر، مثلما هو الحال في العديد من الاقتصادات، تشمل عوامل متعددة ومتراطة. هنا بعض الأسباب الرئيسية التي قد تؤدي إلى التضخم في الجزائر:

#### 01- الأسباب المؤسسية.

يعبر التضخم المؤسسي عن مدى التأثير السلبي للهياكل و طبيعة تسيير المؤسسات العامة للنشاط الاقتصادي على مستوى الاسعار، توجد ثلاث أسباب مؤسسية أدت إلى ظهور التضخم:

- أشكال تدخل دواوين التجارة في الأسواق: عملت هذه الدواوين في إطار تقليص مصاريف التوزيع وضمان التمويل العادي للسلع على زيادة تكاليف إضافية للأسعار الجارية من خلال زيادة تكاليف التوزيع مما يجبر المؤسسات العمومية على زيادة تلك المصاريف على عاتق المستهلك في النهاية، تفرض أسعار خيالية بسبب النقص النسبي أو المطلق للسلع في السوق، يؤدي عدم معرفة حجم الطلب ونوعيته الى عرقلة النشاط الإنتاجي للمؤسسات خاصة في حالة نقص التمويل للسلع المستوردة مما ينعكس سلبيا على الأسعار<sup>1</sup>.

- تسيير التجارة الخارجية: احتكرت الدولة تسيير التجارة الخارجية منذ جويلية 1971 عن طريق إصدار سلسلة من الأوامر لاحتكار استيراد السلع المرتبطة بإنتاج المؤسسات العمومية، عزز هذا الاحتكار كذلك بالقانون 78-02 الصادر في فيفري 1978 من قبل الوزير المكلف بالصناعة لتأميم التجارة الخارجية لكل من المبادلات سواء المتعلقة بالبيع أو الشراء مع الخارج، أعاق هذا الشكل من التسيير عملية الاستيراد و التصدير بسبب نقص الخبرة و التأهيل في المؤسسات الجمركية و البنكية ،مما ينتج عنه تأخير في التمويل الذي يدفعه المستورد وبالتالي ترتفع أسعار السلع المستوردة و عدم انتظام التمويل بسبب ندرة السلع التي يرتفع سعرها في السوق وتأخير في شراء المواد الأولية وتجهيزات مما يسمح بانسياب للتضخم العالمي الى داخل الاقتصاد.

- تقديم خدمات النقل: بالرغم من الحاجة الماسة لوسائل النقل في عملية التصنيع إلا أن هذه الوسائل أصبحت تشكل تكلفة عالية نظرا لقدم عتاها، يتطلب تجديد هذه الوسائل -خاصة منها ما يتعلق بالسكك الحديدية -

<sup>1</sup> بلعوز بن علي، طبيعة عبد العزيز، مرجع سابق ص30 .



استثمارات ضخمة حتى نحافظ على استمرارية حركة التمويل للمؤسسات وتقادي ندرة المواد الأولية ومن ثم السلع النهائية، ان وجود شبكة توزيع تحتكرها الدولة أدى إلى انخفاض مردودية الإنتاج بسبب التأخرات في التمويل والبرمجة غير السليمة للتموينات، انعكس هذا الأمر على أداء المؤسسات ومنه على أسعار منتجاتها.<sup>1</sup>

## 02- الأسباب الهيكلية.

تلعب هذه العوامل الهيكلية دوراً هاماً في تشكيل سلوك الأسعار في الاقتصاد، وتحتاج إلى سياسات اقتصادية مناسبة للحد من تأثيراتها السلبية على مستويات الأسعار والتضخم وتشمل على سبيل المثال:

➤ **عدم مرونة عرض المنتجات:** و هو ناجم عن معدل الانتاج المنخفض ونقص الخبرة و

الكفاءة لدي العمال، و سوء توزيع التجهيزات في بعض القطاعات. ان ضعف الانتاجية تؤدي الي انخفاض مستوي العرض في ظل المداخيل المرتفعة و المستمرة في الارتفاع ومنه و منه العرض لا يلبي الطلب المتزايد هنا تحدث فحوة تضخمية؛

➤ **ندرة السلع و الخدمات :** في سنوات الثمانينيات و بداية التسعينات من القرن الماضي كانت

أزمة الغذاء حادة في الجزائر كانت نتيجة ظهور فحوة تضخمية بسبب الزيادة الكبيرة في الطلب علي المنتجات الغذائية و بصفة الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي ففي تلك الفترة كان نقص في حصيلة صادرات البترول ادي الي نقص في احتياط من النقد الاجنبي؛<sup>2</sup>

➤ **النمو السكاني:** بلغ عدد سكان في الجزائر سنة 2013 حوالي 39.2 مليون نسمة وهذه المسبة

في ارتفاع مستمر حيث بلغ معدل سكان سنة 2015 حوالي 39.67 مليون نسمة حسب البنك الدولي<sup>3</sup>، ولكن تطور السكان ليس مشكلا وانما عدم مقابلة هذه الزيادة بالإنتاجية، فزيادة السكان يتطلب تكاليف باهضة دون مصاحبته بإنتاجية حقيقية.

تبقى إنتاجية العمل في الجزائر ضعيفة بسبب تشغيل عدد كبير من العمال في الوحدات الإنتاجية إلى

جانب نقص تكوينهم و خبرتهم المهنية و غياباتهم، تؤثر هذه العوامل على حركة الأسعار من خلال إعاقتها

للعلمية الإنتاجية سواء من حيث كمية أو نوعية السلع المنتجة.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> سليمان ناصر، " مشكلة فائض السيولة لدى البنوك الجزائرية أسبابها ومقترحات لتصريفها"، الملتقى الوطني حول: إشكالية استعمال السيولة النقدية في المعاملات التجارية وانعكاسها على الخدمات المصرفية الجزائرية، (سيدي بلعباس، 7/6 ماي 2014)، ص. 5.

<sup>2</sup> بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص ص 50، 51.

<sup>3</sup> احصائيات من موقع البنك الدولي و بنك الجزائر.

<sup>4</sup> عبد الله قوري يحيى، " محددات التضخم في الجزائر: دراسة قياسية باستعمال نماذج متجهات الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلية 1970-2012 SVAR "، جملة الباحث، (العدد14)، 2014، ص. 86.

### 03 - الأسباب النقدية.

تشير في البداية إلى أن زيادة الكتلة النقدية لا تعد عامل تضخم في حد ذاتها وإنما الزيادة المفرطة للكتلة النقدية التي لا تقابلها الزيادة في الموجودات من السلع و الخدمات في السوق هي التي تكون سببا للتضخم، إن وسائل الدفع التي تكون سببا في التضخم هي التي تخلق طلبا إضافيا غير معوض بزيادة في عرض السلع و الخدمات.

فالسبب النقدية للتضخم تركز على العوامل التي تتعلق بكمية النقود والسيولة في الاقتصاد، وكيفية تأثيرها على مستويات الأسعار. هذه الأسباب تشمل عدة جوانب:

- **زيادة في كمية النقود النقدية:** إذا زادت الحكومة أو البنك المركزي من إصدار النقود والسيولة في الاقتصاد دون زيادة مقابلة في الإنتاج الحقيقي (السلع والخدمات)، فإن ذلك قد يؤدي إلى زيادة الأسعار. هذا يعود إلى مبدأ العرض والطلب، حيث يتزايد الطلب النقدي بشكل زائد على السلع المتاحة، مما يضغط على الأسعار للارتفاع.
- **سياسات النقدية التسهيلية:** عندما تتبنى الحكومة أو البنك المركزي سياسات نقدية تسهيلية، مثل خفض أسعار الفائدة أو زيادة في الإنفاق الحكومي أو شراء الأصول، فإن ذلك قد يزيد من كمية النقود والسيولة المتاحة في السوق، مما يمكن أن يؤدي إلى تحفيز التضخم.
- **التضخم النقدي:** عندما يؤدي التضخم إلى تقليل قوة الشراء للنقود والعملات، يمكن أن يحفز ذلك الأسعار للارتفاع. فالأفراد والشركات قد يزيدون الأسعار توقعاً لزيادة في تكاليف الإنتاج والمعيشة.
- **تكاليف الاقتراض:** إذا كانت تكاليف الاقتراض مرتفعة، فإن ذلك قد يؤدي إلى رفع التكاليف التشغيلية للشركات وبالتالي زيادة الأسعار لتعويض هذه التكاليف.
- **اضطرابات في الأسواق النقدية:** التقلبات في سوق الصرف أو ارتفاع في أسعار النفط أو تكاليف النقل قد تؤدي إلى زيادة في تكاليف الإنتاج وارتفاع الأسعار.

تعتبر هذه الأسباب النقدية أحد الجوانب الرئيسية لتفسير التضخم، وتحتاج إلى سياسات نقدية فعالة للتحكم في كميات النقود المتداولة وللحفاظ على استقرار الأسعار في الاقتصاد.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: الإجراءات المتخذة لمكافحة التضخم في الجزائر .

<sup>1</sup> أمجد سالمى، "اختبار عالقة التكامل المشترك بني سعر الصرف ومعدلات التضخم في الجزائر" دراسة تطبيقية للفترة (1970-2014) جملة أراء المؤسسات الجزائرية، العدد (2015)، الجزائر، 07 ص. 29

من خلال الدراسات التي قام بها المهتمون بشأن التضخم من معرفة الأسباب المؤدية إليه والآثار السلبية التي خلفها على مستوى مجموع المؤسسات والهيكل الاقتصادية لم تكن هذه الدراسات في حقيقة أمرها هدفا بحد ذاته و إنما بغية الوصول للوسائل والآليات المساعدة للحد من هاته الظاهرة حيث تتدخل الدولة بمجموعة من الإجراءات للتخفيف من حدتها ونذكر منها:

### 01 - السياسة النقدية في معالجة التضخم :

من أهم الأهداف التي تسعى السلطات لتحقيقها استقرار الأسعار حيث يقوم البنك المركزي بالاستعانة بمجموعة من الأدوات المتمثلة في:

#### 01-01 - الأدوات الكمية للسياسة النقدية:

يتدخل البنك المركزي بتنظيم عملية الائتمان التي تقوم بها المؤسسات المالية والمصرفية بصفته مشرفا ومديرا لها من خلال<sup>1</sup> :

#### • معدل إعادة الخصم:

يكون البنك المركزي الملجأ الأخير للبنوك والمؤسسات المالية في حال انخفاض السيولة لديها وهذا عن طريق طلب قروض قصيرة الأجل، أو إعادة خصم أوراقها التجارية ففي الحالة الانكماشية، كاستفحال ظاهرة التضخم التي تكون فيها السيولة زائدة يقوم هذا الأخير برفع معدل إعادة الخصم لتزيد بدورها البنوك التجارية من سعر الفائدة كونه تكلفة إضافية فينخفض الطلب على القروض ما يساعد على امتصاص الكميات الزائدة من النقود في الاقتصاد فينخفض التضخم.

#### • الاحتياطي الإلزامي:

هو نسبة من الأموال المودعة لدى البنوك التجارية يحتفظ بها البنك المركزي ففي حقيقة الأمر أنشأت هذه الأداة في بداية الأمر لحماية أموال المودعين إلا أنها أصبحت وسيلة غير مباشرة لحد البنوك من التوسع في الائتمان برفع هذه النسبة فتزيد مصاريف القرض فينخفض الطلب عليه ما يخفض الكتلة النقدية في السوق وهو ما يجعل نسبة التضخم تنخفض تدريجيا وفي الحالة العكسية (التوسعية) يقوم بخفض هذه النسبة.

#### • استرجاع السيولة الزائدة:

وأثبتت هذه الآلية فعاليتها بزيادة الفوائض المالية والسيولة البنكية حيث يجتمع البنك المركزي بجميع البنوك التجارية ويعرض عليها وبصفة اختيارية التنازل عن جزء من سيولتها مقابل سعر فائدة تفاوضي فيقل حجم الائتمان لدى البنوك وكنتيجة لهذا يتم سحب السيولة الزائدة من السوق.

<sup>1</sup>كمال بن يخلف، "السياسة النقدية المالية ومشكلة التضخم حالة الاقتصاد الجزائري" 1970-2005 ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2007 ، ص 181- 183

• تسهيلات الوديعة المغلة للفائدة:

تعد هاته الأداة من الوسائل المستحدثة في السياسة النقدية. حيث أنها أثبتت نجاعتها في استرداد السيولة الزائدة لدى البنوك التجارية، فرغم استعمال بنك الجزائر للوسائل الأخرى إلا أنها بقيت عاجزة عن امتصاص الفوائض البنكية الزائدة.<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup> بلعزوز علي ، مرجع سابق ،ص7.

## خلاصة الفصل الثاني:

لقد عمل الخبراء على مستوى السلطات المالية لدول على التحكم في معدلات التضخم في بلدانهم عن طريق عدة اساليب منها ما كانت وزارة المالية هي المسؤولة عن تطبيقها ومنها من كانت اداة بيد البنوك المركزية .

من خلال ما سبق يمكن القول في الأخير أن التضخم كظاهرة في الاقتصاد، تعتبر من أكثر الظواهر التي تحظى باهتمام مشترك من طرف الحكومات والبنوك المركزية، وذلك نظرا لكون آثار هاته الظاهرة تتعدى إلى التأثير المباشر وغير المباشر على كل المؤشرات الاقتصادية، ففي ظل وجود التضخم بمعدلات عليا في الاقتصاد، ستكون كل المؤشرات الأخرى غير حقيقية. كما ان التضخم كظاهرة قد تطرقت إليه العديد من المدارس الاقتصادية فمن المفكرين من اعتبره ظاهرة نقدية بحتة لها ارتباط مطرد مع الزيادة في كمية النقود، وهناك من اعتبره ظاهرة ترتبط ببعض العوامل الاقتصادية الأخرى الداخلية والخارجية.

## الفصل الثالث:

تحليل أثر التمويل غير

التقليدي على معدل

التضخم في الجزائر

### تمهيد:

تعتبر عملية محاربة التضخم الغاية النهائية للسياسة النقدية ، من أجل ذلك سعت السلطات النقدية الممثلة بالبنك المركزي الى اتخاذ مختلف الاجراءات، فعرفت الجزائر خلال السنوات الماضية تطورات نقدية متباينة، إتسمت بظروف وإصلاحات نقدية ومصرفية مختلفة، والتي ترمي إلى سعي السلطات النقدية لتحقيق الاستقرار النقدي، ودفع عجلة النمو بشكل عام.

حيث أن هناك دلائل تشير إلى وجوب إحداث تغييرات وإصلاحات جوهرية تتم على أساسها صياغة آليات جديدة للسياسة النقدية، والتمويلية والمصرفية في الجزائر, وعلى هذا الأساس تناول هذا الفصل إسقاط الدراسة النظرية للفصلين الأول والثاني على واقع الاقتصاد الجزائري، من خلال تحليل أثر التمويل غير التقليدي على معدل التضخم في الجزائر.

انطلاقاً من هذا تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كالتالي:

❖ المبحث الأول: تطور السياسة النقدية والتضخم في الجزائر ( 2010-2022) ؟

❖ المبحث الثاني: تقييم تجربة التمويل غير التقليدي على معدل التضخم في الجزائر(2010-2022) ؟

## المبحث الأول: تطور السياسة النقدية والتضخم في الجزائر

تهدف السياسة النقدية للتحكم في عرض النقود و تعتبر أحد أشكال سياسات الاستقرار التي تتبعها الدولة من أجل مكافحة ظاهرة التضخم، وكونها تمثل الجانب النقدي للسياسة الاقتصادية، إلا أن هذه الظاهرة تظل انعكاساً ونتيجة للسياسات الاقتصادية المتبعة.

### المطلب الأول: تطور السياسة النقدية في الجزائر في الفترة ( 2010-2022 )

عرف الاقتصاد الجزائري تطبيق الإصلاح النقدي وفقاً للإطار القانوني، حيث تبين أن الوضع الاقتصادي في الجزائر يحتاج إلى نص قانوني جديد ولهذا جاء قانون 90-10 بتاريخ 14 أبريل 1990<sup>1</sup>، بأفكار جديدة حول دور القطاع المصرفي وتنظيمه، ومن خلال هذا المطلب سنتطرق إلى أهم تطورات الإصلاحات الاقتصادية.

#### 01- الإطار القانوني للسياسة النقدية في الجزائر:

شهد محتوى قانون النقد والقرض تحولاً جوهرياً في الإصلاحات الاقتصادية التي تتوافق مع الوضع الجديد، أي الانتقال إلى اقتصاد السوق، وثلاثاً عدة تعديلات وإصلاحات في النظام المصرفي. إذ يحمل هذا القانون أفكار جديدة في تنظيم وإدارة النظام البنكي، ويبرز بشكل خاص دور النقد والسياسة النقدية.<sup>2</sup>

#### 02- أهداف قانون النقد والقرض 90-10:

تم تقديم أفكار جديدة تهدف إلى تحقيق ما يلي:

- ✓ استقلالية القطاع المصرفي والمالي.
- ✓ تسيير شؤون النقد و القرض للبنك المركزي.
- ✓ استحداث بنوك خاصة وأجنبية وتشجيع الاستثمارات الخارجية .

#### 03- مبادئ قانون النقد والقرض:

تتمثل أهم مبادئه فيما يلي<sup>3</sup>:

<sup>1</sup> قانون 90-10 المتعلق "بالنقد والقرض"، المؤرخ في 14 أبريل 1990، الجريدة الرسمية العدد 16 بتاريخ 14/10/1990.

<sup>2</sup> ونيس اكن، "السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2010-2011، ص 153 .

<sup>3</sup> المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، "لجنة آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، إشكالية إصلاح المنظومة المصرفية، الدورة السادسة عشر، نوفمبر 2000، ص 19



### 03-01- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية:

الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية يعبر عن تقسيم أساسي في الاقتصاديات المختلفة لفهم كيفية عمل الاقتصاد بشكل عام.

#### ❖ الدائرة النقدية:

- تركز على التدفقات المالية والمعاملات المالية داخل الاقتصاد.
- تشمل المؤسسات المالية مثل البنوك والمصارف والبنوك المركزية.
- تدرس كيفية إنشاء النقد وتوزيعه واستخدامه في الاقتصاد.
- تتضمن أدوات السياسة النقدية مثل الفائدة والاحتياطي النقدي والتسهيلات النقدية.

#### ❖ الدائرة الحقيقية:

- تركز على التدفقات الحقيقية للسلع والخدمات والعوامل الإنتاجية داخل الاقتصاد.
- تتعلق بالإنتاج والاستهلاك والاستثمار في السلع والخدمات الفعلية.
- تشمل العوامل الإنتاجية مثل العمالة والآلات والمواد الخام.
- تتأثر بالعوامل الاقتصادية الحقيقية مثل التكنولوجيا والابتكار والإنتاجية العامة.

الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية يساعد على فهم كيفية تأثير السياسات النقدية على النشاط الاقتصادي الفعلي وكيفية تأثير التغيرات في النشاط الاقتصادي على الأمور المالية والنقدية. هذا الفصل يعد جزءاً أساسياً في الاقتصاديات الحديثة لتحليل وتفسير ديناميكيات الاقتصاد الكلي.

### 03-02- الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة:

الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة يتمحور حول الفروق والتباينات بين كل منهما في الاقتصاد. إليك الفروق الرئيسية بينهما:

#### ❖ الدائرة النقدية:

- **المجال الرئيسي:** تتعلق بالتعاملات المالية والنقدية داخل الاقتصاد.
- **المؤسسات المعنية:** تشمل البنوك المركزية والمصارف التجارية والمؤسسات المالية.
- **المفاهيم الأساسية:** تشمل إنشاء النقد، وإدارة السيولة، وتنظيم النظام المالي، وسياسات الفائدة، والسياسات النقدية الأخرى.

أدوات السياسة: تشمل زيادة أو تقليل الفائدة، وتقديم التسهيلات النقدية، والتحكم في السيولة المالية.

### ❖ دائرة ميزانية الدولة:

- المجال الرئيسي: تتعلق بالإنفاق والإيرادات الحكومية وإدارتها.
- المؤسسات المعنية: تشمل الحكومات المركزية والمحلية، والجهات الحكومية المختلفة.
- المفاهيم الأساسية: تتمثل في تخطيط وتنفيذ الميزانيات، وجمع الضرائب، وتحديد الإنفاق الحكومي، وتوزيع الموارد العامة.
- أدوات السياسة: تشمل تحديد مستويات الضرائب والرسوم، وتقديم المنح والدعم، وإدارة الديون العامة.

الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة يبرز أهمية كل منهما في إدارة الاقتصاد وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، الدائرة النقدية تركز على السياسات المالية والنقدية التي تؤثر على السيولة والاستثمار، بينما دائرة ميزانية الدولة تتعامل مع تمويل النفقات الحكومية وتوفير الخدمات العامة للمواطنين.<sup>1</sup>

### 03-03- الفصل بين ميزانية الدولة ودائرة القرض:

اقتصرت دور الخزينة على تمويل الاستثمارات من قبل الدولة واستبعادها منح القروض للاقتصاد حيث أصبح النظام المصرفي مسؤولاً عن منحها والهدف من فصل هاتين الدوائر هو:

- أصبحت التزامات الخزينة محدودة في تمويل الاقتصاد.
- استعادة البنوك والمؤسسات المالية أدوارها التقليدية.
- أصبح توزيع القروض غير مقيد بالقواعد الإدارية.

### 03-04- إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة:

إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة يعد أمراً حيوياً في الأنظمة الاقتصادية الحديثة، وهو يشير إلى تأسيس هيئة أو هيكل مالي مستقل عن الحكومة، تكون مسؤولة عن سياسات النقد وإدارة النظام المالي. هذا النوع من السلطات النقدية عادة ما يتمتع بالعديد من الخصائص والمزايا التالية:

- ❖ **استقلالية:** تتمتع السلطة النقدية المستقلة بدرجة كبيرة من الاستقلالية عن الحكومة، مما يسمح لها باتخاذ قرارات مالية ونقدية بناءة وغير توجيهية سياسياً.
- ❖ **مهمة الاستقرار النقدي:** تكون مهمة السلطة النقدية الأساسية هي الحفاظ على استقرار الأسعار وضبط التضخم، من خلال سياسات نقدية فعالة.

<sup>1</sup>المادة 11 من قانون "النقد والقرض" 10-90.

❖ **سياسات نقدية شفافة:** يجب أن تتبنى السلطة النقدية المستقلة سياسات شفافة ومفهومة، تساهم في تعزيز الثقة بالنظام المالي وتحفيز الاستثمار.

❖ **محاسبة وشفافية:** ينبغي أن تكون السلطة النقدية قابلة للمساءلة وتعتمد على معايير الشفافية في أداء وظائفها، بما في ذلك تقديم تقارير دورية ومفصلة حول سياساتها وقراراتها.

استقلالية مالية: يجب أن تكون السلطة النقدية قادرة على تمويل نشاطاتها بشكل مستقل، دون التبعية من الحكومة في مسألة التمويل.

❖ **ضبط السياسات النقدية:** تشمل مهام السلطة النقدية تحديد معدلات الفائدة، وإدارة السيولة، وتنظيم البنوك والمؤسسات المالية، وتطبيق سياسات الرقابة والإشراف على الأسواق المالية.

❖ **تحفيز النمو الاقتصادي:** على الرغم من تركيزها الرئيسي على استقرار الأسعار، يمكن للسلطة النقدية المستقلة أن تلعب دوراً حيوياً في تعزيز النمو الاقتصادي عبر سياسات مناسبة.

من خلال هذه الخصائص، تعد السلطة النقدية المستقلة أداة فعالة لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي في الدول، وهي تمثل إطاراً هاماً لتحقيق أهداف النمو المستدام والاستثمار الفعال في الاقتصادات الحديثة.<sup>1</sup>

### 03-05- وضع نظام بنكي على مستويين:

هناك علاقة وطيدة بين البنك المركزي والبنوك التجارية فالبنك المركزي هو سلطة نقدية والبنوك التجارية موزع للقروض، حيث أصبح البنك المركزي يراقب ويتابع نشاط البنوك التجارية ويستخدم موقعه كملاذ أخير للتمويل بما يؤثر على سياسات الإقراض المصرفية.<sup>2</sup>

### 04- أهم التعديلات التي مست قانون النقد والقرض 90-10:

عرفت السياسة النقدية في الجزائر عدة تناقضات قبل صدور قانون النقد والقرض وتميزت بما يلي:

- انتشار خارج الجهاز المصرفي.
- ضعف في تعبئة الادخار.
- عجز هيكلي في سيولة الجهاز المصرفي.
- عدم قابلية تحويل الدينار الجزائري.

<sup>1</sup>مجلة البحوث والدراسات التجارية "المجلد رقم : 05 العدد 01 مارس 2021  
<sup>2</sup>الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 198.

## المطلب الثاني: تطور معدل التضخم في الجزائر

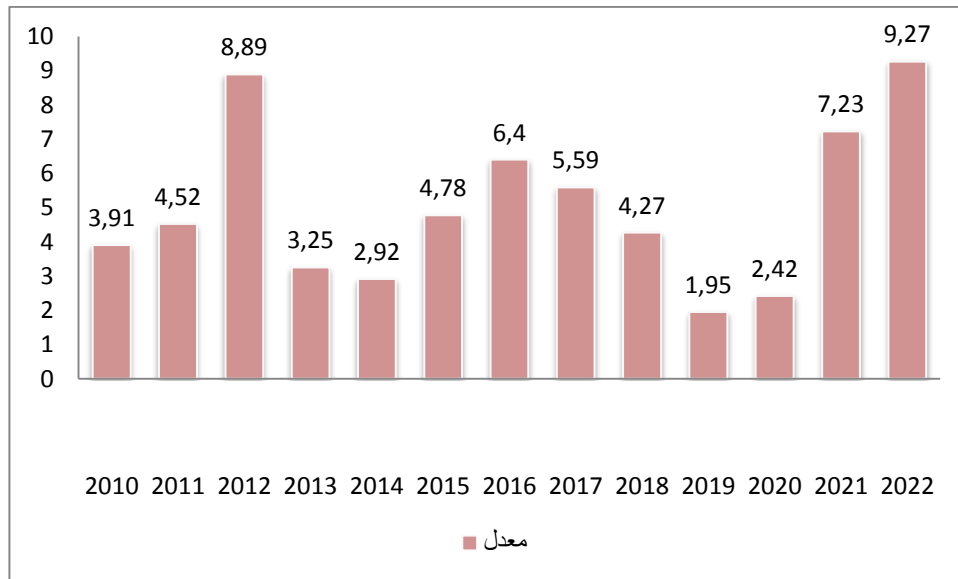
نشير في البداية إلى أن زيادة الكتلة النقدية لا تعد عامل تضخم في حد ذاتها وإنما الزيادة المفرطة للكتلة النقدية التي لا تقابلها الزيادة في الموجودات من السلع و الخدمات في السوق هي التي تكون سببا للتضخم، إن وسائل الدفع التي تكون سببا في التضخم هي التي تخلق طلبا إضافيا غير معوض بزيادة في عرض السلع و الخدمات، ويمكن ان نعبر عن تغير مؤشر التضخم في الجزائر خلال الفترة من سنة 2010 إلى 2022 في الجدول التالي:

### جدول رقم (03): تطور معدلات التضخم في الجزائر في الفترة 2010-2022

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
معدل التضخم%	3.91	4.52	8.89	3.25	2.92	4.78	6.4	5.59	4.27	1.95	2.42	7.23	9.27

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الجزائر 2023

### الشكل رقم (06): تطور معدل التضخم في الجزائر من 2010 الى 2022



المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على الجدول السابق.

يمكننا الآن تحليل تطور معدل التضخم في الجزائر منذ عام 2010 حتى عام 2022 من خلال الشكل رقم (06):

في عام 2010، كان معدل التضخم في الجزائر 3.91%، وهو معدل منخفض نسبياً.

في السنوات التالية، شهدت الجزائر تقلبات في معدل التضخم، حيث زاد إلى 4.52% في عام 2011 ثم إلى 8.89% في عام 2012.

## الفصل الثالث ..... تحليل أثر التمويل غير التقليدي على معدل التضخم في الجزائر

في الأعوام التالية، تراجع معدل التضخم قليلاً إلى 3.25% في عام 2013 و 2.92% في عام 2014.

في عام 2015، ارتفع معدل التضخم مجدداً إلى 4.78%، ثم إلى 6.4% في عام 2016، و 5.59% في عام 2017.

في السنوات اللاحقة، شهد معدل التضخم استقراراً نسبياً حيث كان 4.27% في عام 2018، و 1.95% في عام 2019، و 2.42% في عام 2020.

في عام 2021، شهدت الجزائر ارتفاعاً كبيراً في معدل التضخم إلى 7.23%، وواصل الارتفاع إلى 9.27% في عام 2022.

هذا التطور يعكس تقلبات في الأوضاع الاقتصادية والمالية في الجزائر على مدار السنوات، ويعكس أيضاً تأثير عوامل داخلية وخارجية على اقتصاد البلاد.

### المبحث الثاني: تقييم تجربة التمويل غير التقليدي على معدل التضخم في الجزائر (2010-2022)

نصت تعليمة السيد الوزير الأول احمد أويحيى للبنك الجزائر الشروع في عملية التمويل غير التقليدي (الاصدار النقدي) خلال الثلاثي الأخير من عام 2017, وذلك من اجل التخفيف من عجز الميزانية وسنتطرق من خلال هذا المبحث الى تقييم هذه التجربة.

#### المطلب الاول: تقييم تجربة التمويل غير التقليدي في الجزائر (2017-2022).

تجربة التمويل غير التقليدي تشمل عدة جوانب مثل استخدام أساليب تمويلية جديدة، أو تنويع مصادر التمويل بخلاف التقليدية مثل القروض المصرفية، التقييم يتطلب تحليل عميق للنتائج المحققة، والآثار على الاقتصاد الوطني بشكل عام، وعلى السياسات النقدية والمالية بشكل خاص.

كما انها تعكس محاولات الحكومة لتنويع مصادر التمويل خارج الطرق التقليدية مثل القروض المصرفية، وتشمل عدة جوانب من التمويل والاقتراض التي تهدف إلى دعم النمو الاقتصادي وتمويل المشاريع التنموية في البلاد.

من بعض الجوانب التي قد تشمل التمويل غير التقليدي في الجزائر:

- ❖ **السندات الحكومية والمالية** : يمكن للحكومة إصدار السندات لجمع الأموال من السوق المالية لتمويل مشاريع التنمية أو تعزيز الميزانية العامة.
- ❖ **الشراكات العامة-الخاصة** : يمكن للحكومة التعاون مع القطاع الخاص في تمويل وتنفيذ المشاريع الكبرى مثل البنية التحتية والطاقة.
- ❖ **الاستثمارات المباشرة** : جذب الاستثمارات المباشرة الأجنبية لدعم الاقتصاد الوطني وتحفيز النمو الاقتصادي.
- ❖ **التمويل الإسلامي** : توفير خدمات مالية وتمويلية مبنية على مبادئ الشريعة الإسلامية مثل المضاربة والمشاركة في الأرباح.
- ❖ **التمويل الأخضر والمستدام** : تعزيز التمويل للمشاريع البيئية والمستدامة التي تساهم في حماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة.

تقوم الحكومة الجزائرية بجهود لتعزيز هذه الأساليب وغيرها من أشكال التمويل غير التقليدي لتعزيز النمو الاقتصادي وتحسين البنية التحتية وتوفير فرص العمل. تقع نجاح هذه التجربة على قدرة الحكومة على إدارة

الديون والاستثمارات بشكل فعال، وتعزيز الشفافية والمساءلة في استخدام الموارد المالية لضمان الاستدامة الاقتصادية على المدى الطويل.<sup>1</sup>

## 01- نتائج التمويل غير التقليدي في الجزائر

لا يمكن الحكم على مدى نجاح هذه التقنية التمويلية على المدى القصير والمتوسط، بل لا بد من دراسة الآثار البعيدة لبرامج التمويل غير التقليدي في الجزائر قصد تشخيصها إلا أنه يمكننا استخلاص بعض النتائج الإيجابية منها:

✓ الأثر الفوري والأكثر وضوحا و هو الانتقال السريع من عجز السيولة في النظام المصرفي ككل إلى فائض كبير في السيولة فقد بلغت هذه الأخيرة حوالي 1500 مليار دينار في الأشهر الأولى من عام 2018، كما أن توفير السيولة أتاح تطبيق إطار السياسة النقدية الجديد في مارس 2017 بتثبيت أسعار الفائدة قصيرة الأجل بين البنوك في السوق على سعر الفائدة الرئيسي 5% ويمكن اعتبار هذا إنجازا كبيرا.

✓ تغطية مستحقات مجعي "سوناطراك" و"سونلغاز" ودعم الصندوق الوطني للاستثمار (FNI) للمشاركة في بعض المشاريع وكذا تمويل مشاريع سكنات "عدل" المتوقفة .

✓ ساهمت هذه الآلية في إقرار عدة إصلاحات هيكلية كان قطاع المالية بحاجة إليها أهمها تعزيز قدرات التقدير والتسيير للنفقات العمومية للدولة وعصرنة مجموع الأنظمة المستخدمة في تحضير وتنفيذ الميزانية، واعتماد طريقة تسيير المالية العمومية عن طريق تفويض الاختصاصات على مستوى الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية المقدمة للخدمة العمومية.

✓ تمويل الخزينة لسداد ديونها الكبيرة المستحقة للشركة الوطنية للمحروقات "سوناطراك" أو البنوك العمومية الملتزمة بتطهير وضعية مجمع "سونلغاز"، بشكل تستعيد فيه البنوك من جديد السيولة النقدية التي ستستخدمها بدورها في تمويل الاستثمار الاقتصادي.

✓ إضافة إلى عدم فرض ضرائب جديدة على المواطنين لمواجهة الإنفاق العمومي، وضمان استمرارية حركة الاستثمار العمومي وبالتالي استمرارية المنتج ومناصب العمل، وتحصيل الشركات المحلية ديونها المستحقة لدى الإدارة مما سيمكنها بالتالي من البقاء والاستمرار في التطور.

✓ ضمان استمرارية حركة الاستثمار العمومي وبالتالي استمرارية المنتج ومناصب العمل.

✓ توفير التمويل اللازم لتغطية الأجور وفواتير الدعم للمواد الاستهلاكية، والتي لها تأثير بالغ في تخفيف الآثار التضخمية على المستوى المعيشي للأفراد.

يرى معارضو التمويل غير التقليدي أن هذا الخيار مضر للغاية على المدى المتوسط والبعيد، إذ يخاطر بدفع الاقتصاد إلى دوامة تضخمية وسقوط حر لقيمة العملة الوطنية ما يتسبب في انهيار القدرة الشرائية ومع

<sup>1</sup>صالح بضيف، "واقع تطبيق آلية التمويل غير التقليدي في الجزائر وتبعياتها على الاقتصاد الوطني"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 10، العدد 3، جامعة يحي فارس، المدينة، 2019، صص 22 23.

الوقت ارتفاع نسب البطالة، أي تحول الأزمة من اقتصادية إلى اجتماعية، ويرى مؤيدوه أنه الحل الأمثل وأنهم نجحوا في تطبيقه بفضل الآليات النقدية المستخدمة والمكيفة لمواجهة أخطاره (آليات امتصاص وتعقيم السيولة الفائضة) فقد سمحت هذه الآليات بالتحكم في معدل التضخم حتى الآن.

### **المطلب الثاني: تقييم سياسة استهداف التضخم في الجزائر.**

#### **01- سياسة استهداف التضخم في الجزائر**

سياسة استهداف التضخم هي إطار نقدي يتبعه البنك المركزي للحفاظ على استقرار الأسعار من خلال تحديد هدف محدد لمعدل التضخم واتخاذ السياسات النقدية اللازمة لتحقيق هذا الهدف. بالنسبة للجزائر، فإن استهداف التضخم يشمل عدة جوانب وتفاصيل تتعلق بالسياسات النقدية التي تنفذها الحكومة وبنك الجزائر. هنا بعض النقاط التي يمكن أن تكون جزءاً من سياسة استهداف التضخم في الجزائر:

#### **❖ تحديد هدف لمعدل التضخم :**

يتم تحديد هدف محدد لمعدل التضخم الذي ترغب الحكومة في تحقيقه على المدى الطويل، مثل 3% أو 5% سنوياً. هذا الهدف يعكس الاستراتيجية الاقتصادية للبلاد والظروف الاقتصادية الراهنة.

#### **❖ السياسات النقدية :**

تشمل السياسات النقدية إجراءات مثل تغيير معدلات الفائدة، وتنظيم السيولة المالية في السوق، وتعديل سياسات الاحتياطي النقدي، بهدف التأثير على معدلات التضخم وتوجيهها نحو الهدف المستهدف.

#### **❖ المتابعة والتقييم الدوري :**

يتم مراقبة معدلات التضخم بانتظام لضمان تحقيق الهدف المحدد، وتقييم السياسات النقدية المعمول بها وإجراء التعديلات اللازمة إذا لزم الأمر.

#### **❖ التعاون مع الحكومة والقطاع الخاص :**

يشمل ذلك التنسيق مع الحكومة لتحقيق الأهداف الاقتصادية الشاملة والتعاون مع القطاع الخاص في دعم السياسات النقدية وتنفيذها بشكل فعال.

#### **❖ الشفافية والاتصال النقدي :**



## الفصل الثالث ..... تحليل أثر التمويل غير التقليدي على معدل التضخم في الجزائر

❖ تعزيز الشفافية في سياسات البنك المركزي والتواصل مع الجمهور والأسواق المالية لتوضيح الأهداف والتوجهات النقدية.

تحقيق استهداف التضخم يعتمد على القدرة على تطبيق السياسات بشكل فعال، وتحديد الأولويات الاقتصادية الوطنية، والتعاون المستمر مع مختلف الأطراف المعنية لتحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي،

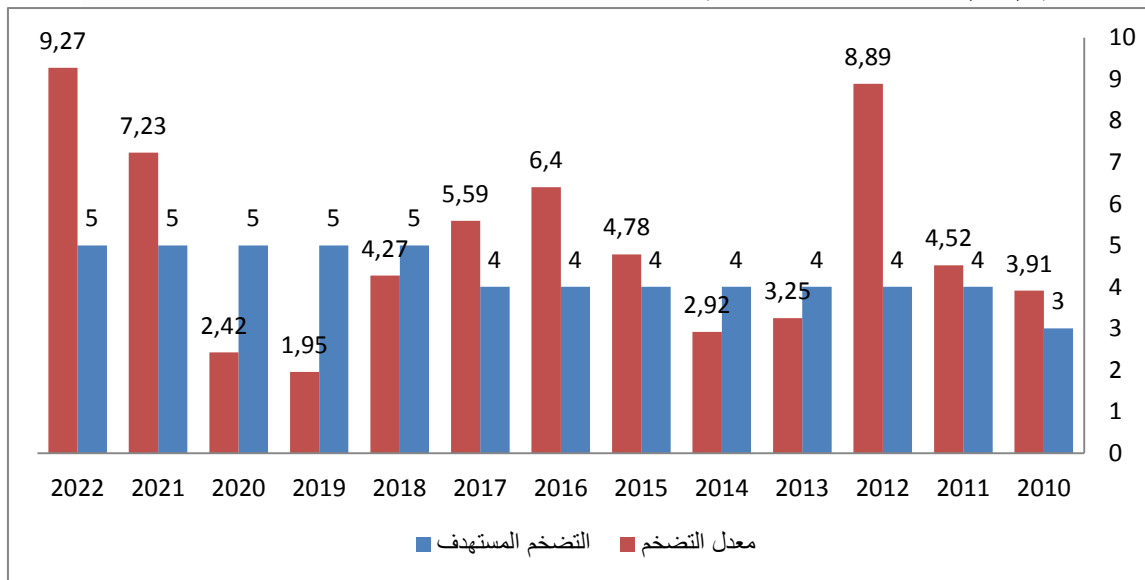
ولقد كانت المعدلات المتحصل عليها خلال الفترة ما بين 2010 و 2022 كالتالي:

### الجدول رقم (04): تطور معدل التضخم مقارنة بالمعدل المستهدف من 2010 الى 2022.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
معدل التضخم %	3.91	4.52	8.89	3.25	2.92	4.78	6.4	5.59	4.27	1.95	2.42	7.23	9.27
معدل التضخم المستهدف %	3	4	4	4	4	4	4	4	5	5	5	5	5

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الجزائر 2023

### الشكل رقم (07): تطور معدل التضخم مقارنة بالمعدل المستهدف من 2010 الى 2022.



المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على الجدول السابق.

بناءً على الشكل رقم (07): يمكن إجراء تحليل بسيط لتقييم مدى تحقيق الجزائر لأهدافها في استهداف معدل التضخم خلال الفترة من 2010 إلى 2022. هنا هو تقييم لكل عام بناءً على معدل التضخم المعلن والهدف المستهدف:

**2010 -**

معدل التضخم الفعلي: 3.91%

هدف التضخم: 3%

تقدير: لم يتم تحقيق الهدف المستهدف.

**2011 -**

معدل التضخم الفعلي: 4.52%

هدف التضخم: 4%

تقدير: لم يتم تحقيق الهدف المستهدف.

**2012 -**

معدل التضخم الفعلي: 8.89%

هدف التضخم: 4%

تقدير: لم يتم تحقيق الهدف المستهدف، حيث تجاوز التضخم الهدف بشكل كبير.

**2013 -**

معدل التضخم الفعلي: 3.25%

هدف التضخم: 4%

تقدير: تم تحقيق الهدف المستهدف.

**2014 -**

معدل التضخم الفعلي: 2.92%

هدف التضخم: 4%

تقدير: تم تحقيق الهدف المستهدف.

**2015 -**

معدل التضخم الفعلي: 4.78%

هدف التضخم: 4%

تقدير: تم تحقيق الهدف المستهدف.

**2016 -**

معدل التضخم الفعلي: 6.4%

هدف التضخم: 4%

تقدير: لم يتم تحقيق الهدف المستهدف.

**2017 -**

معدل التضخم الفعلي: 5.59%

هدف التضخم: 4%

تقدير: لم يتم تحقيق الهدف المستهدف.

**2018 -**

معدل التضخم الفعلي: 4.27%

هدف التضخم: 5%

تقدير: تم تحقيق الهدف المستهدف.

**2019 -**

معدل التضخم الفعلي: 1.95%

هدف التضخم: 5%

تقدير: تم تحقيق الهدف المستهدف.

2020 -

معدل التضخم الفعلي: 2.42%

هدف التضخم: 5%

تقدير: تم تحقيق الهدف المستهدف.

2021 -

معدل التضخم الفعلي: 7.23%

هدف التضخم: 5%

تقدير: لم يتم تحقيق الهدف المستهدف.

2022 -

معدل التضخم الفعلي: 9.27%

هدف التضخم: 5%

تقدير: لم يتم تحقيق الهدف المستهدف.

يظهر التقييم أن الجزائر تمكنت من تحقيق أهداف التضخم المستهدفة في بعض الأعوام، لكن في أغلب الأحيان تجاوز معدل التضخم الفعلي الهدف المستهدف.

التضخم العالي في بعض السنوات قد يكون ناتجاً عن عوامل اقتصادية داخلية أو خارجية تؤثر على الاقتصاد الوطني.

يتطلب استهداف التضخم جهوداً مستمرة وسياسات نقدية فعالة للحفاظ على استقرار الأسعار وتعزيز النمو الاقتصادي في المدى الطويل.

الفصل الثالث ..... تحليل أثر التمويل غير التقليدي على معدل التضخم في الجزائر

الجدول رقم (05): معدل الانحراف بين معدل التضخم الفعلي والمعدل المستهدف من 2010 الى 2022

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
معدل التضخم الفعلي %	3.91	4.52	8.89	3.25	2.92	4.78	6.4	5.59	4.27	1.95	2.42	7.23	9.27
معدل التضخم المستهدف %	3	4	4	4	4	4	4	4	5	5	5	5	5
معدل الانحراف %	0.91	0.52	4.89	-0.74	-1.08	0.78	1.35	1.60	-0.73	-3.05	-2.58	2.23	4.27

المصدر: من اعداد الطالبين السابق

الملاحظ من خلال هذا الجدول أن التضخم في الجزائر عادةً ما يتجاوز الهدف المستهدف، باستثناء بعض الأعوام مثل 2013 و 2014 و 2015.

التضخم العالي في بعض الأعوام قد يكون ناتجاً عن عوامل داخلية أو خارجية تؤثر على الاقتصاد الوطني.

إدارة التضخم بفعالية تتطلب استراتيجيات نقدية قوية وسياسات اقتصادية شاملة للحد من التذبذبات في معدلات التضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي المستدام..

02- علاقة تطور الكتلة النقدية بمعدل التضخم.

جدول رقم (06): يوضح علاقة تطور الكتلة النقدية بمعدل التضخم 2010-2022.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
معدل التضخم %	3.91	4.52	8.89	3.25	2.92	4.78	6.4	5.59	4.27	1.95	2.42	7.23	9.27
معدل M2	15.4	19.9	10.9	8.4	14.6	0.1	0.8	6	6	0.78	7.12	12.79	10.36

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الجزائر 2023

الملاحظ من خلال الجدول رقم(06) ان تطور معدل التضخم يظهر من البيانات أن معدل التضخم في الجزائر شهد تقلبات خلال السنوات الماضية، حيث تراوح بين معدلات مختلفة مثل 8.89% في عام 2012 إلى 1.95% في عام 2019 و ثم ارتفع إلى 9.27% في عام 2022.

كما ان تطور M2: الكتلة النقدية (M2) تعكس الكم الإجمالي للنقد المتداول في الاقتصاد، وتظهر البيانات أن M2 في الجزائر أيضاً شهد تقلبات منذ عام 2010. على سبيل المثال، ارتفع بشكل ملحوظ في عام 2011 و ثم تباطأ نموه في بعض السنوات اللاحقة، فالعلاقة بين M2 ومعدل التضخم عموماً، توجد علاقة تقديرية بين الكتلة النقدية ومعدلات التضخم، حيث يمكن أن يؤدي نمو الكتلة النقدية بأسرع من معدل نمو الاقتصاد إلى زيادة في الطلب النقدي وبالتالي التضخم. ومع ذلك، هناك عوامل أخرى مثل الطلب العالمي على المنتجات والخدمات، وسياسات النقد والمالية، والعوامل الهيكلية في الاقتصادات التي يجب مراعاتها أيضاً في تحليل تأثير الكتلة النقدية على التضخم.

بناءً على هذه البيانات، يمكن أن نقترح أن الارتفاعات الحادة في M2 في بعض السنوات (مثل 2011 و2012) قد تكون لها تأثير على معدلات التضخم في تلك الفترات، في حين قد تلعب التغيرات الهيكلية والسياسات النقدية دوراً في توجيه تلك العلاقة على المدى الطويل.

### المطلب الثالث: النتائج المتوصل إليها.

إن التمويل غير التقليدي في الجزائر هو إجراء يعني الاعتماد على التمويل من خلال طباعة أوراق نقدية أو ما يسمى بالإصدار النقدي دون تغطية وهذا ضماناً لتغطية عجز الميزانية وتمويل الدين العام المحلي ودعم موارد صندوق الاستثمار الوطني وبالتالي من إيجابيات هذا الإجراء:

❖ لا يمكن الحكم على سياسة التمويل غير التقليدي بالنجاح من عدمه فهي حل ظرفي خلال المدى القصير.

❖ اتجهت الجزائر إلى التمويل غير التقليدي بسبب تدني أسعار المحروقات سنة 2014 كون الاقتصاد الجزائري اقتصاد نفطي.

❖ تبين من خلال تجربة الجزائر أن اللجوء للسياسة التمويل غير التقليدي حل حتمي و أخير كان لابد منه.

❖ اتجهت الجزائر إلى الإصدار النقدي الجديد الذي يعتمد على ضخ أموال حقيقية في الاقتصاد المحلي على عكس بعض الدول لجأوا الى عملية اصدار السندات.

## الفصل الثالث ..... تحليل أثر التمويل غير التقليدي على معدل التضخم في الجزائر

- ❖ انتهاج الجزائر لسياسة التمويل غير التقليدي هو نتيجة نقص السيولة في الاقتصاد وغياب تمويل حقيقي للاقتصاد.
- ❖ فضلت الجزائر الاعتماد على التمويل الذاتي على أن تتوجه إلى الاستدانة الخارجية والاقتراض الخارجي من صندوق النقد الدولي.

### خلاصة الفصل

إن تطبيق سياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر، وأثرها على الوضع الاقتصادي بشكل عام، خاصة فيما يتعلق بالتضخم، هذا يعكس استراتيجية حكومية لتفادي الاستدانة الخارجية والحفاظ على السيادة الوطنية في ظل حالة عجز الميزانية، وقد استطاعت الحكومة من خلال تطبيقها لسياسة التمويل غير التقليدي ضمان استمرار تغطية نفقات الدولة وتجنب تعطيل برنامج التنمية الاقتصادية وتسديد الدين العام، إلا أن لهذا التطبيق الأثر الكبير على مختلف المتغيرات الاقتصادية خاصة تقييم الأثر الكامل لسياسة التمويل غير التقليدي على معدل التضخم والاقتصاد بشكل عام.



الخاتمة

## خاتمة:

من خلال دراستنا تبين لنا انه على الرغم من عديد الآليات والافكار والمبتكرة الهادفة للتحكم في المعروض النقدي في اقتصاديات الدول لأجل التحكم فب معدل التضخم لتبقى هذه المعدلات غير مستقرة ودائمة التأثير وشديدة الحساسية للتغيرات المستمرة التي تشهدها الاسواق العالمية الخاصة اما بمواد الطاقة كالبتروال والغاز وكذا اسواق الغذاء

ان ميزانيات الدول وكذا يوازينها التجارية تبقى رهينة لتقلبات اسواق النفط العالمية كونها دول مصدرة للبتروال وايضا رهينة لأسواق الغذاء العالمية كونها دول تستورد اغلب ما تستهلكه لذا لا يمكن لسلطات المالية التحكم في المستوى العام للأسعار، الامر يضطر الحكومات الى رفع الاجور بما يتناسب معها، مما يجعل اغلبها تعاني من ظاهرة التضخم التي لا يمكن لها التحكم فيها باي اسلوب من اساليب السياستين النقدية والمالية التقليدية نتيجة عدم ثقة الجمهور لدى هذه الدول في اساليب هاتين السياستين وضعف المنظومة الفكرية ومنظومة المؤسسات المالية لديها الامر الذي اضطر الفاعلين في هذه الدول الى انتهاج سياسة جديدة للتحكم في المعروض النقدي اصطلح عليها سياسة التمويل غير النقدي التي تعتبر مغامرة اقتصادية الى حد ما ولا يمكن الحكم عليها بالنجاح من عدمه ونتائجها متباينة ولم تظهر حاليا

وبعد هذه الدراسة توصلنا إلى نتائج اختبار للفرضيات:

- قدمت الفرضية الأولى مفهوما شاملا للتمويل غير التقليدي، من خلال تجربة الجزائر في هذه السياسة وبعدما قام بنك الجزائر من إعلانه لبدء الإصدار النقدي الجديد من دون مقابل من العملات الصعبة أو عملية إنتاج جديدة في المجتمع لتغطية العجز الذي تجلى فيها إثر الأزمة النفطية وهو ما يثبت صحة هذه الفرضية.
- قدمت الفرضية الثانية أن التضخم يؤدي دورا سلبيا في الاقتصاد حيث يؤثر بدرجات متفاوتة على المستثمرين والمستهلكين، حيث ان التزايد في الأسعار يؤثر على المقترضين خاصة، كما يؤثر على الحجم الحقيقي لإيرادات المستثمرين.
- قدمت الفرضية الثالثة أن الجزائر قد فشلت في سياسة التمويل غير التقليدي (الإصدار النقدي) في تحقيق الأهداف المرجوة وانهايار الاقتصاد الجزائري، ومن خلال عرضنا لتجربة الجزائر في التمويل غير التقليدي، اتضح لنا أن السياسة النقدية كانت فعالة وهذا ما يثبت عدم صحة الفرضية.

## التوصيات :

بناء على النتائج التي توصلنا اليها حاولنا وضع بعض الاقتراحات والتوصيات للتحسين من الوضع الاقتصادي للجزائر مستقبلا:

- وجب تنويع الصادرات خارج المحروقات وذلك من خلال تنشيط قطاعات حساسة كالسياحة والزراعة.
- توجيه أموال للجانب الاستثماري دون الجانب الاستهلاكي الذي حتما سيؤثر على ارتفاع من معدلات التضخم.
- تحديد سقف للإصدار النقدي في ظل هذا التمويل غير التقليدي.
- القيام بإصلاح مصرفي شامل على كل بنوك القطاع العام والخاص.
- تسليط الضوء على سوق رأس المال وتنشيطه من أجل تفادي ازمات مستقبلية.

## آفاق الدراسة :

تبين لنا من خلال الدراسة أن هناك جوانب عديدة تستحق ان تحظى بالبحث وتكون مواضيع جديدة:

- اثر التمويل غير التقليدي على سعر صرف الدينار الجزائري.
- دور التمويل غير التقليدي في تنمية القدرة الشرائية للأفراد.
- اثر التيسير الكمي في الحد من التضخم.

# قائمة المراجع

## أولاً: المراجع باللغة العربية:

### 1- الكتب:

1. أكرم حداد، مشهور هذلول، "النقود والمصارف": مدخل تحليلي ونظري، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2008.
2. ايفلين دوريل- فير، ترجمة /د. صباح ممدوح كعدان، "الاقتصاد الياباني"، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق 2010.
3. إسماعيل عبد الرحمان، حربي محمد موسى عريقات، "مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 1999.
4. الطاهر لطرش، "تقنية البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الرابعة.
5. بلعزوز علي "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية" الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون 2008.
6. تومي صالح "مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي (مع تمارين ومسائل محلولة)"، دار أسامة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
7. جمال بن دعاس، "السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي"، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2007.
8. حمد محمد مندور، إيمان محبزيكي، إيمان عطية ناصف، "مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية"، الناشر لقسم الاقتصاد، الإسكندرية، 2004.
9. سعيد سامي الحائق، محمد محمود العجلوني، "النقود و البنوك و المصارف المركزية"، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010.
10. سعود جايد مشكور العامري، "محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق"، الطبعة الثانية، دار زهران للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2014.
11. سعيد الحضري، "الاقتصاد النقدي و المصرفي"، مؤسسة عز الدين للطباعة و النشر، مصر، القاهرة، بدون سنة.
12. عبد المطلب عبد الحميد، "السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2013.
13. عادل أحمد حشيش، "أساسيات المالية العامة، مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام"، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2006.
14. علي عبد الوهاب نجا، السيد محمد أحمد السريتي، "النظرية الكلية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
15. غازي حسين عناية، "التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة"، الإسكندرية، 2000.

16. كمال شرف، هاشم أبو عراج، "النقود والمصارف"، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 1994.
17. مسري حسون، "الاقتصاد السياسي في النقد والبنوك"، ط 8، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 8114.
18. مايكل ابد جمان، "الاقتصاد الكلي (النظرية والسياسة)"، ترجمة إبراهيم منصور، عبد الفتاح عبد المجيد، دار المريخ للنشر، الرياض، 1999.
19. محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، سهيل أحمد سمحان، "النقود والمصارف"، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2010.
20. نبيل الروبي، "نظرية التضخم"، الطبعة الثانية (2)، الاسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية، 1984.

## 2- أطروحات الدكتوراه:

1. سعاد دحاوي عريية، "أثر الصدمات البترولية على متغيرات السياسة المالية"، دراسة تطبيقية لحالة الجزائر (1970-2014)، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان (الجزائر)، 2015-2016.
2. عمير شلوفي، "التضخم والنمو الاقتصادي، تقدير عتبة التضخم" دراسة قياسية مقارنة لدول المغرب العربي 1980-2014، أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان، الجزائر، 2018.

## 3- رسائل الماجستير:

1. احمد محمد صالح الجلال، "دور السياسات النقدية و المالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية" حالة الجمهورية اليمنية 90-03، (مذكرة ماجستير في علوم التسيير) منشورة، جامعة الجزائر، 2007.
2. باصور كمال، "أثر فعالية السياسة النقدية على التوازن الخارجي"، حالة الجزائر لفترة، 1990/2012، شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المدينة، 2013/2014.
3. كمال بن يخلف، "السياسة النقدية المالية ومشكلة التضخم حالة الاقتصاد الجزائري" 1970-2005، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2007.
4. ونيس اكن، "السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2010-2011.

## 4- المقالات في المجلات العلمية:

1. عبد الرزاق مقري، "التمويل غير التقليدي: حقيقته وخلفياته ومآلته"، حركة مجتمع السلم ، نوفمبر 2017، على الموقع الإلكتروني <http://hmsalgeria.net> تم الاطلاع عليها بتاريخ 30/05/2024 على الساعة. 22:31.
2. نسرين محفوف، "الضرائب تثير مخاوف المؤسسات بالجزائر"، 2018/01/06، على الموقع الإلكتروني: <https://www.eldjazaironline.net> تم الاطلاع عليها بتاريخ 2024/05/30 على الساعة 22:31.
3. انفال نسيب "التحديات والإصلاحات المصاحبة لسياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر" مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وادارة الأعمال، المجلد 05، العدد 01، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019.
4. أمحد سالمى، "اختبار عالقة التكامل المشترك بني سعر الصرف ومعدلات التضخم في الجزائر" دراسة تطبيقية للفترة (1970-2014) مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد (07)، الجزائر، 2015.
5. بهلول نور الدين، زغادنية سامية " آثار التمويل غير التقليدي على الاقتصاد الجزائري " دراسة تقييمية خلال الفترة (2017-2019) مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 6، العدد 1، جامعة عبد الحفيظ بوصوف، ميلة، 2020.
6. بن جميل هناء، "التمويل التضخمي كوسيلة لضبط عجز الموازنة العامة" المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية، العدد 1، 2018.
7. بوشناف فايزة، "التمويل غير التقليدي في الجزائر من الخيار إلى الضرورة الاقتصادية" مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 10، لعدد 17، جامعة طاهري محمد بشار، 2018 .
8. حسين بن العاربية وعبد القادر عبد الرحمان " تحليل ديناميكية التضخم في الجزائر للفترة (1980-2014 )" مجلة دراسات - العدد الاقتصادي، جامعة الاغواط - الجزائر، المجلد 15، العدد 02، جوان 2018.
9. حمزة رملي، "التمويل غير التقليدي وفق تعديلات قانون النقد والقرض...هل يتعلق الأمر بالتييسير الكمي؟" مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الأول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف- ملية (الجزائر)، جوان 2018 .
10. صالح بضياف، "واقع تطبيق آلية التمويل غير التقليدي في الجزائر وتبعياتها على الاقتصاد الوطني" مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 10، العدد 3، جامعة يحي فارس، المدينة، 2019.
11. عادل محسن، محمد بركة 2021 "قراءة في بعض التجارب الدولية في التيسير الكمي" أهم النتائج والدروس، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 8، العدد 2، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

12. عبد القادر مطاي وراشدي فتيحة "سياسة التيسير الكمي كأسلوب حديث لإدارة السياسة النقدية في ظل الازمات" جامعة حمو لخضر الوادي , مجلة روى الاقتصادية ,العدد 11 ديسمبر 2016 .
13. عبد الله قوري يحيى، " محددات التضخم في الجزائر " دراسة قياسية باستعمال نماذج متجهات الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلية **SVAR 1970-2012** " جملة الباحث، (العدد14) ، 2014.
14. محمد هاني، و ميلود وعيل " سياسة التيسير الكمي كآلية حديثة لتطبيق السياسة النقدية" دراسة تحليلية نظرية لآفاق تطبيق سياسة التيسير الكمي في الجزائر، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 03 ،العدد 04 ،(2018).
15. نبيلة دودة وفوزي عبد الرزاق 2019 "التيسير الكمي لمواجهة الأزمات المالية – دراسة التجريبية الأمريكية والأوروبية" ، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 5، العدد 1 ،جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف.

#### 5- المداخلات في الملتقيات العلمية:

1. سليمان ناصر، " مشكلة فائض السيولة لدى البنوك الجزائرية أسبابها ومقترحات لتصريفها" الملتقى الوطني حول: إشكالية استعمال السيولة النقدية في المعاملات التجارية وانعكاسها على الخدمات المصرفية الجزائرية، (سيدي بلعباس، 7/6 ماي 2014).
2. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، "لجنة آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، إشكالية إصلاح المنظومة المصرفية، الدورة السادسة عشر، نوفمبر 2000 .

#### 6- المراسيم والقوانين والتقارير:

1. قانون 90-10 المتعلق "بالنقد والقرض"، المؤرخ في 14 أبريل 1990 ،الجريدة الرسمية العدد 16 بتاريخ : 1990/10/14.
2. القانون رقم /17/ 10 المؤرخ في /11/ 10 2017 متعلق "بالنقد والقرض"، جريدة رسمية عدد 57 ، تاريخ : 2017 /10 /12.
3. التقرير السنوي لبنك الجزائر 2013 "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر" نوفمبر 2014.
4. المادة 11 من قانون "النقد والقرض" 90-10.
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 45 مكرر من القانون 10/17 والمتمم لقانون 11/03 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد السابع 1 والخمسين، الصادرة بتاريخ 12 أكتوبر 2017 .



## ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية:

### 1- الكتب:

1. Mourad Goumiri, l'offre de monnaie en Algérie, ( ENAG/EDITION, Alger, 1993).

### 2- الملفات والمواقع الإلكترونية:

1. <https://www.eldjazaironline.net> .
2. <http://hmsalge>